



الأمانة



السعي للقيادة



التقرير
السنوي 2012م

الترايط بين الزملاء



إحترام الجميع

خدمة الشريك

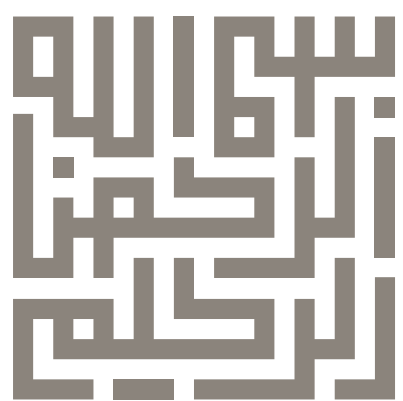
الإبداع



المبادرة

خدمة المجتمع





خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع
حفظه الله



صاحب السمو الملكي
الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين
حفظه الله



المحتويات

السلام عليكم	8
رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا	10
التأسيس	12
أعضاء مجلس الإدارة	14
كلمة رئيس مجلس الإدارة	16
كلمة العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي	18
أهم الإنجازات للعام 2012م	20
تقرير مجلس الإدارة	24
تقرير مراجعي الحسابات والقوائم المالية	34
بازل 2 الركيزة الثالثة	70
فروع وصرافات مصرف الإنماء	78

السلام
عليكم



السلام عليكم

سنواصل بإذن الله مسيرة النمو ونحقق جميعاً قصة زيادة مصرف الإنماء في تقديم خدمات مصرفية متميزة في ظل أفضل بيئة عمل وبأفضل التقنيات المصرفية المعاصرة.

شكراً لكم شركاء مصرف الإنماء على ثقتم بنا.. ومرحباً بكم إلى مزيد من التقدم والنمو والازدهار بإذن الله مع مصرفكم.. مصرف الإنماء.

مصرف الإنماء.. إنماء لنا

بتحية الإسلام نبدأ عامنا التشغيلي الجديد 2013م، ونحن فخورين بالإنجازات التي حققها مصرف الإنماء خلال الأعوام الماضية، وهي صغيرة بسنواتها كبيرة بإنجازاتها، ملؤنا التفاؤل والطموح لتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات خلال الأعوام القادمة بعون الله تعالى ثم بجهود منسوبي ومنسوبات مصرف الإنماء، ملتزمين بتحقيق مبادئ وقيم المصرف وتنفيذ الخطط المرسومة والاستراتيجيات الموضوعة لتكون واقعاً بإذن الله يعزز دور ومكانة مصرف الإنماء في هذا الوطن المعطاء المملكة العربية السعودية.

رؤيتنا رسالتنا قيمنا

رؤية المصرف

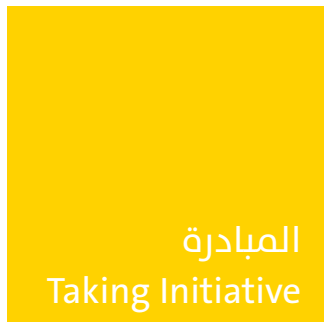
لنكون شريكك المالي المفضل.

رسالة المصرف

تزويد شركائنا بجميع الحلول المالية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، في ظل أفضل بيئة عمل تحقق النمو المتواصل وتسهم في خدمة المجتمع.

قيم المصرف

يسعى مصرف الإنماء إلى إيجاد بيئة عمل تسهم في تحقيق الريادة خلال سنوات قليلة قادمة بإذن الله تعالى، ومن أجل ذلك وضع قيم واضحة يجب على جميع منسوبي مصرف الإنماء الالتزام بها وتتلخص هذه القيم في الآتي:



التأسيس



التأسيس

تأسس مصرف الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1427/2/28هـ الموافق 2006/3/28م، والسجل التجاري رقم (1010250808) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 26 مايو 2008م، لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.

رأس مال المصرف

بلغ رأس مال مصرف الإنماء (15,000,000,000) خمسة عشر ألف مليون ريال مقسم إلى (1,500,000,000) ألف وخمسمائة مليون سهماً اسمياً متساوية القيمة، قيمة كل منها (10) عشرة ريالات وجميعها أسهم عادية.

المؤسسون

مؤسسو المصرف هم صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث خص لكل منهم 10% من أسهم المصرف عند التأسيس، وتم طرح 70% للاكتتاب العام خلال شهر ربيع الثاني من عام 1429هـ الموافق شهر ابريل 2008م.

أعضاء
مجلس
الإدارة





معالي المهندس / عبد العزيز بن عبد الله الزامل
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الحسين
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / سعد بن علي الكثيري
عضو مجلس الإدارة



الدكتور / سليمان بن محمد التركي
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس
العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي



الدكتور / إبراهيم بن فهد الغنيني
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ / محمد بن يوسف ناجفي
عضو مجلس الإدارة



الدكتور / عبد الرحمن بن حمد الحركان
عضو مجلس الإدارة



الدكتور / سعد بن عطية الغامدي
عضو مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

المتزايدة من عام لآخر والسير على خطى ثابتة ومدروسة وفق خطة استراتيجية طموحة تعزز الدور الريادي لمصرف الإنماء في الأجلين المتوسط والطويل، ولا يزال المصرف يواصل تأسيس أنشطة عمل جديدة لتدعيم خدماته ومنتجاته وذلك من خلال الإسهام في تأسيس شركة الإنماء طوكيو مارين لتقديم الخدمات التأمينية التكافلية وفق الاحكام والضوابط الشرعية.

لقد أثمرت الجهود المبذولة خلال العام المالي 2012م بتحقيق مصرف الإنماء أرباحاً صافية بلغت 733 مليون ريال مقارنةً بربح مقداره 431 مليون ريال لعام 2011م بارتفاع قدره 70٪، كما نمت محفظة التمويل بالمصرف حيث بلغت حتى نهاية عام 2012م 37,187 مليون ريال بارتفاع قدره 47٪، ونمت ودائع الشركاء من 17,776 مليار ريال إلى 32,214 مليون ريال بارتفاع قدره 81٪ في عام 2012م، وبلغت موجودات المصرف في نهاية عام 2012م 54,014

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله
وبعد ..

إنه لمن دواعي سروري، ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة مصرف الإنماء أن أقدم لكم التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م بعد عامٍ حافلٍ بالجد والانجازات سائلين الله العون والتوفيق والسداد. لقد أخذنا على انفسنا العهد من البداية أن نصافح شركائنا بأحدث الخدمات المصرفية المعاصرة، ولمساهميننا ببذل الجهد لتحقيق عوائد تواكب تطلعاتهم، وها هو المصرف يواصل جهوده في الانتشار من خلال شبكة فروع تغطي مناطق المملكة محافظاً على نمو معدلات الربحية

وفي الختام اسمحوا لي أن أقدم عاطر الشكر والثناء إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وإلى سمو ولي عهده الأمين وإلى سمو النائب الثاني على السياسة الحكيمة التي تسير عليها المملكة والتي أثمرت في ايجاد بيئة اقتصادية جاذبة ومناخ استثماري أسهم في دعم الاقتصاد الوطني وجعل البيئة المصرفية السعودية في مصاف دول العالم المتقدمة، والشكر موصول لمعالي وزير المالية ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ومعالي رئيس هيئة السوق المالية على دعمهم اللامحدود للقطاع المصرفي والمالي السعودي.

وفق الله الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

عبد العزيز بن عبد الله الزامل
رئيس مجلس الإدارة

مليون ريال مقارنة مع 36,783 مليون ريال في نهاية عام 2011م بزيادة قدرها 47٪، وإضافة إلى ما سبق فقد واصل المصرف تعزيز البنية التحتية المعاصرة التي يملكها مصرف الإنماء محققاً المزيد من التقدم والنجاح أهله للحصول على العديد من الجوائز والتصنيفات العالمية وبناء قاعدة صلبة من الامكانيات المالية والفنية والبشرية للوصول إلى آفاق مستقبلية تعزز الدور الريادي لمصرف الإنماء. وفي هذا الصدد فإنني أنتهز الفرصة لتثمين وتقدير جهود زملائي أعضاء مجلس الإدارة، والعضو المنتدب/الرئيس التنفيذي، ومنسوبي ومنسوبات مصرف الإنماء وشكرهم على الجهود الكبيرة التي بذلوها طيلة العام المالي 2012م، فهم الأساس الحقيقي لمصرف الإنماء والسواعد التي استطاع المصرف بهم تحقيق العديد من الانجازات والنتائج المميزة ولله الحمد، متطلعين إلى تكاتف الجهود والاستمرار على هذا النهج في الاعوام القادمة.



كلمة العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

تفاعل...

عنوان بدايتنا لعام 2012م من خلال حملة إعلانية هدفت لنشر روح التفاعل والأمل لدى شركائنا ولتُعظم مسيرة العطاء والعمل لدى منسوبينا.

(تفاعل) ليست عبارة في حملة إعلانية وتمضي، بل كانت وعد بكل ما هو مشرق.. واجتهاد لكل ما هو مثمر والاستبشار.. بكل قادم أفضل بإذن الله، وبدأت الوعود يوفى بها.. والثمار تؤتي أوكلها.. وبشائر العمل تظهر.. فقد قام المصرف بتدشين أعماله في أربع مناطق أخرى خلال العام المالي 2012م وهي منطقة الحدود الشمالية برعاية صاحب السمو الأمير/عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود، ومنطقة نجران برعاية صاحب السمو الملكي الأمير/مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز، ومنطقة عسير برعاية صاحب السمو الملكي الأمير/فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، ومنطقة تبوك برعاية صاحب السمو الملكي الامير/فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، بالإضافة إلى 22 موقعاً ومركز مبيعات منها 12 فرعاً للرجال و 10 فروع للنساء موزعة على مختلف مناطق المملكة لتصل شبكة مصرف الإنماء إلى 87 موقعاً (49 للرجال، 38 للنساء) بزيادة 34% عن عام 2011م، وتبلغ عدد الصرافات 650 صرافاً بنسبة نمو 63% عن العام السابق 2011م.

موقع واحد فمن اختيار تصميم متوافق مع الهوية وملون بألوان التفاؤل ويتميز بسهولة الاستخدام ويتفرد بعرض معلومات الحسابات برسومات بيانية وتنبهات لخيارات مبتكرة تُساعد شركائنا على أن نكون الوجهة الأمثل لاستخدام القنوات الإلكترونية المختلفة وكل ذلك سجل موقع مصرف الإنماء الإلكتروني وجوال الإنماء السابق في كونهما متوافقين تماماً مع ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل معاملاتهم المختلفة، وقام شركائنا بتعزيز ثقتهم في ذلك بلغتهم الخاصة حيث ارتفع عدد المشتركين بخدمة الإنترنت بنسبة 82% وزادت عدد العمليات المنفذة بنسبة 96%، ونما أعداد المسجلين في جوال الإنماء به بنسبة 367% وزادت العمليات المصرفية المنفذة من خلاله بنسبة 670%، وأتت أجهزة الصرافات الآلية لتسجل رقماً جديداً حيث بلغت 650 صرافاً آلياً بزيادة 63% عن العام السابق، وفي الربع الرابع قدم المصرف (خدمة النقد الطارئ) كوسيلة حديثة يستطيع الشركاء من خلالها السحب النقدي من أجهزة صرافات الإنماء بدون بطاقة الصراف الآلي، كما تم تدشين خدمة إصدار بطاقات ماستر كارد مسبقة الدفع وبطاقات ماستر كارد الائتمانية بشكل فوري في فروع المصرف لتنظم لبطاقات فيزا العالمية والتي تُصدر أيضاً بشكل فوري بجميع فروع مصرف الإنماء.

تزويد شركائنا بجميع الحلول المالية...

قدم المصرف في عام 2012م العديد من المنتجات والخدمات الجديدة للشركاء، أما على صعيد الشركات فقد عمِد المصرف إلى التوقيع مع مطورين عقاريين لتوفير مساكن تحت الإنشاء (أو ما يعرف بالبيع على الخارطة) وهي خطوة لدعم المطورين العقاريين من

شريكك المالي المفضل...

رؤياً جسدها مصرف الإنماء، في مختلف أوجه معاملات ونقاط خدمة شركائنا، فقد أطلق المصرف موقعه الإلكتروني بحلته الجديدة والتي شغلت اهتمام المتخصصين، كون المصرف راعي عوامل قلما تُجمع في

موظف وموظفة ليصل إجمالي منسوبي ومنسوبات المصرف إلى 1,552 بنسبة سعودية تجاوزت 86٪، كما نفذ المصرف أكثر من 7,570 يوم تدريبي خلال العام اشتملت على دورات معرفية ومهارية وسلوكية في المجالات المصرفية، والمالية والقانونية والإدارية من خلال عدد من بيوت الخبرة المتخصصة في مجالات التدريب.

التتويج...

توج المصرف عامه 2012م بحصوله على أول تصنيف له (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، من قبل وكالة (فيتش) إحدى أشهر وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة، حيث يعد هذا التصنيف مميز على المستوى العالمي خصوصاً إذا ما أخذ عمر المصرف التشغيلي بعين الاعتبار. كما حقق مصرف الإنماء نمواً مميزاً في جميع الأنشطة المختلفة خلال العام المالي 2012م ولله الحمد.

شكر وعرفان...

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لمقام حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله تعالى وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وكل من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسي المصرف والجهات الأخرى، على دعمهم لمصرف الإنماء وجميع قطاعات اقتصادنا الوطني فلهم منا كل الشكر والتقدير... ولشركائنا فإن لهم منا عظيم الامتنان والوعد بقوة العطاء لتقديم ما يخدم الوطن والمواطن، ولا يفوتني أن أشكر معالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وزملائي منسوبي ومنسوبات المصرف على جهودهم المميزة سائلين الله عز وجل العون والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس
العضو المنتدب/الرئيس التنفيذي

جهة ولتوفير مساكن بصيغ تمويلية متعددة للشركاء الراغبين في تملك المساكن من جهة أخرى. كما قام المصرف باستضافة ورشة (مشروع برنامج القرض المعجل) بين كبار التنفيذيين من البنوك والمصارف السعودية وبين وزارة المالية وصندوق التنمية العقارية، كما حصل المصرف على جائزة 2012 Global Finance لأفضل مصرف يقدم خدمات الخزينة عبر الانترنت Best Online Treasury Services، وحصل مصرف الإنماء على جائزة أسرع البنوك نمواً في المملكة العربية السعودية لعام 2012م من بانكر الشرق الأوسط والتي منحت بناء على تقييم الأداء المالي للمصرف والنمو المتسارع في أعماله وقدرته على المنافسة خلال فترة قصيرة إضافة إلى تنامي إيرادات المصرف خلال الفترات الماضية والمكانة المميزة التي حققها بين المصارف والبنوك، بالإضافة لجائزة فوربس لأقوى الشركات السعودية لعام 2012م.

شراكة مثمرة...

واصلت الذراع الاستثمارية لمصرف الإنماء - شركة الإنماء للاستثمار - تقديم خدماتها الاستثمارية للشركاء عبر خدمات الوساطة والتداول في الأسهم المحلية والخليجية، كما طرحت شركة الإنماء للاستثمار عدد من الخدمات والمنتجات الجديدة، وكذلك بدأت شركة الإنماء طوكيو مارين خلال العام 2012م مزاوله نشاطها في أعمال التأمين التعاوني المتوافق مع الضوابط والأحكام الشرعية وطرحت العديد من المنتجات والخدمات للأفراد والمنشآت.

زملائي شركائي في النجاح...

بفضل من الله تعالى تمكن المصرف من مزاوله مهامه وتحقيق إنجازاته من خلال منسوبي ومنسوبات المصرف الذين نفخر بهم حيث أسهم تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات العمل في استقطاب وتطوير الكوادر المؤهلة سواءً حديثي التخرج أو ذوي الخبرة المتخصصة وكان عام 2012م حافلاً بالإنجازات، حيث تم استقطاب وتوظيف 400

أهم
الإنجازات
للعام 2012م



شركاء الإنماء... نمو وثقة

حقق مصرف الإنماء نمواً متسارعاً خلال عام 2012م حيث نما عدد شركاء الإنماء خلال عام 2012م مقارنة بالعام السابق 2011م بنسبة 65% وارتفعت ودائع الشركاء بنسبة 81% وزادت نسبة الشركاء الممولين بنسبة 64%، كما نمت مبالغ التمويل للشركاء الممولين بنسبة 47% وارتفعت أعداد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 96% وارتفع عدد العمليات من خلال أجهزة الصرف الآلي بنسبة 89%، وأرتفع عدد الشركاء في خدمة هاتف الإنماء بنسبة 60% كما ارتفع عدد العمليات المنفذة من خلاله بنسبة 62%. وفيما يخص إنترنت الإنماء فقد ارتفع عدد المسجلين في الخدمة بنسبة 82% وارتفعت عدد العمليات المنفذة عبر إنترنت الإنماء بنسبة 96% كما ارتفع عدد المسجلين في جوال الإنماء بنسبة 367% وعدد العمليات المنفذة من خلاله إلى 670%. كما حقق المصرف نمواً في حجم الأصول بنسبة 47% عن العام السابق.

شبكة من الفروع والصرافات الآلية... لخدمة شركاء الإنماء

تم خلال العام 2012م تجهيز وتشغيل العديد من الفروع والصرافات الآلية حيث بلغ عدد المواقع التي تم تشغيلها خلال العام 2012م 22 موقعاً منها 12 فرع للرجال و 10 للنساء ومركز للمبيعات وبلغت نسبة الزيادة المئوية لأعداد الفروع في عام 2012م 34% بينما نمت أعداد أجهزة الصراف الآلي في المصرف من 400 صراف في العام 2011م إلى 650 صراف في نهاية عام 2012م بنسبة زيادة 63%.

رأس المال البشري... استقطاب وتطوير

بفضل من الله تعالى تمكن المصرف من مزاولة المهام المناطة به محققا العديد من الانجازات والتي كان من أبرزها الانتهاء من تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات عمل رأس المال البشري واستقطاب وتطوير الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة وحديثي التخرج حيث تم خلال عام 2012م استقطاب وتوظيف 400 موظف وموظفة ليصل عدد الموظفين والموظفات بنهاية عام 2012م 1,552 موظف وموظفة ولتتجاوز نسبة السعودة في مصرف الإنماء 86%، وقد قام المصرف بتنفيذ 7,570 يوم تدريبي خلال عام 2012م لمنسوبيه، بلغ إجمالي المشاركين فيها 1,849 مشارك ومشاركة حيث اشتملت على دورات معرفية ومهارية وسلوكية في المجالات المصرفية، والمالية، والقانونية، والإدارية، والمخاطر، والالتزام قام بتقديمها عدد من بيوت الخبرة المتخصصة في مجالات التدريب بالإضافة إلى دورات الأنظمة الآلية والمنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف.

تطور الأنظمة وأمان التطبيقات... تعكسه تقنية المعلومات

واصل المصرف تطوير العديد من الأنظمة المصرفية التقنية الأكثر تطوراً وأماناً لشركاء المصرف انطلاقاً من رؤية المصرف ليكون الشريك المالي المفضل، كما قام بتحسين أداء ومدى توافر الأنظمة المصرفية الحالية لمواجهة الزيادة الكبيرة في عدد العمليات نتيجة لزيادة عدد شركاء المصرف وفروعه وأجهزة الصرف الآلي، حيث كان لهذا التوجه الاثر الكبير في العديد من الإنجازات التي حققتها المصرف في مجال الأنظمة والتطبيقات الحديثة، ومنها:

أولاً: البنية التحتية:

- الانتهاء من تجهيز مركز المعلومات الاحتياطي (Disaster Recovery Center DRC).
- تحديث أجهزة الخوادم والتخزين بهدف تقليل التكلفة وتحسين الأداء (Trade-in).

ثانياً: التطبيقات والخدمات الجديدة:

- خدمة السحب النقدي الطارئ (Emergency Cash).
- الخدمة التفاعلية (USSD) لتنفيذ العمليات المصرفية عن طريق رسائل SMS بدون إنترنت كأول مصرف يطبق هذه الخدمة.
- تطوير النسخة الجديدة من إنترنت الإنماء والموقع الخارجي للمصرف.
- نظام جديد لبطاقات الائتمان وإصدارها من المصرف مباشرة.
- نظام مكافحة غسيل الأموال (Anti-Money Laundry).

ثالثاً: الشهادات والجوائز:

- الحصول على جائزة 2012 Global Finance لأفضل مصرف يقدم خدمات الخزينة عبر الإنترنت Best Online Treasury Services.
- الحصول على جائزة التميز والإبداع في المنتج من شركة Temenos (Product Innovation).
- الحصول على جائزة التميز والإبداع في إدارة عمليات أمن المعلومات Most Innovative Security Management Infrastructure من شركة Symantec Operations.

- الحصول على شهادة (ISO27001) التي تعنى بأمن معلومات الخدمات المصرفية عبر الانترنت.
- اجتياز التدقيق الخاص بشهادة أمن المعلومات للبطاقات الائتمانية (2,0 PCI-DSS).
- الحصول على شهادة (Customer Center of Expertise) والمعنية بكفاءة استخدام أنظمة إدارة المعلومات من شركة SAP.

السعي للريادة في خدمة شركاء المصرف في قطاع الشركات

يقدم المصرف خدماته لشركائه من المؤسسات والشركات من خلال مجموعة من المنتجات والخدمات الخاصة بقطاع الشركات تشمل الحساب الجاري، الحساب الاستثماري، الشيكات، الخدمات التجارية المختلفة، الضمانات، الاعتمادات المستندية والتحويل المستندي، خدمات الإيداع والسحب والتحويل بين الحسابات، الحوالات الداخلية والدولية عن طريق الفروع والقنوات الالكترونية، خدمات إدارة النقد والسيولة، منتج المرابحة، منتج المشاركة، منتج البيع الآجل، منتج الإجارة، الإجارة الموصوفة بالذمة، الاستثمار المباشر، بيع وشراء العملات، وغيرها من الخدمات المالية الخاصة بمصرفية الشركات.

وقد أبرم المصرف منذ نشأته العديد من العقود مع كبرى الشركات التي تعتنى بالبنى التحتية في المملكة العربية السعودية في مجالات مختلفة منها مشروعات الماء والكهرباء، التعليم، الصحة، الأمن، الصناعة... وغيرها، إضافة إلى تمويل بعض مشاريع الإسكان.

التجزئة المصرفية... منتجات وخدمات عصرية

قامت مجموعة التجزئة المصرفية خلال العام 2012م بطرح العديد من المنتجات والخدمات الجديدة بعضها يطرح لأول مرة في المملكة العربية السعودية حيث قام المصرف بطرح حساب التعليم الأول من نوعه في السوق السعودي المصرفي الذي يمنح الشريك باقة من الخدمات المتكاملة بمجرد تحويل الراتب، وقدم المصرف ولأول مرة بالمملكة خدمة الرسائل التفاعلية USSD وطرح المصرف ولأول مرة بالمملكة خدمة النقد الطارئ والتي تتيح السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي للمصرف دون الحاجة لحمل بطاقة الصرف الآلي. كما قدم المصرف النسخة الجديدة المطورة لخدمتي إنترنت الإنماء وجوال الإنماء بشكل جديد ومزايا متطورة تعد الاحدث من نوعها كما قام المصرف بتطوير الخدمات المصرفية الذاتية (إنترنت الإنماء وجوال الإنماء وهاتف الإنماء وصراف الإنماء) لتتوافق مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة كأول مصرف يطلق هذه المبادرة في المملكة، كما قام المصرف بتطوير أنظمة كشوفات الحسابات لتتحول إلى كشف الحساب الالكتروني كما قام المصرف بالتوقيع مع العديد من المطورين العقاريين لتوفير مساكن تحت الإنشاء للشركاء كما قدم المصرف خدمة سداد الأقساط وضامن بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري كما قام المصرف بتوقيع اتفاقية مع ماستر كارد العالمية لتقديم خدمة إصدار بطاقات ماستر كارد مسبقة الدفع والائتمانية بشكل فوري. كما قام المصرف بتطوير نظام إدارة خدمة شكاوى واقتراحات الشركاء لتسهيل تواصل المصرف مع شركائه بما يعزز مستوى وكفاءة الخدمات التي يقدمها مصرف الإنماء.

المصرف... يخاطب شركائه بلغة التفاؤل

عزز المصرف خلال العام 2012م مفهوم التفاؤل لدى الشركاء من خلال الحملات الإعلانية المتميزة والسعي لترسيخ الصورة الذهنية تحقيقاً لأهم المبادئ التي بنى عليها المصرف أركانه من الشفافية والوضوح. فقد صافح المصرف شركائه في عام 2012 بحملته الإعلانية (تفاعل) والتي تهدف لنشر روح التفاؤل والأمل بكل إيجابيات المستقبل تحذوه برامج وخدمات تُعزز مبدأ الثقة لدى شركاء مصرف الإنماء الحاليين والمحتملين. وتقديم مجموعة من المنتجات بصيغ وخيارات متعددة جاءت نتاج دراسة وأبحاث لتلبية متطلبات شركاء المصرف ومشاركة لهم في تحقيق تطلعاتهم من خلال طول مالية متوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية وتقديم أرقى الخدمات والمنتجات التي توصلت إليها المصرفية العالمية، وذلك سعياً لتحقيق رؤية المصرف: لنكون الشريك المالي المفضل.

كما دشّن مصرف الإنماء خلال العام 2012م بفضل الله أعماله في العديد من المناطق برعاية كريمة من أمراءها حيث قام بالتعريف من خلال هذه التدشينات بالمنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف والإنجازات التي حققتها خلال عمره القصير والمناطق الأربعة التي تم تدشينها خلال العام 2012م هي منطقة الحدود الشمالية برعاية صاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد آل سعود ومنطقة نجران برعاية صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز ومنطقة عسير برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز وأخيراً وليس آخراً بإذن الله منطقة تبوك برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز.

وقد تُوجت جهود المصرف المختلفة بفضل الله بالحصول على تقدير واسع من المجتمع المحلي وشركاء الإنماء وكذلك العديد من الجوائز العالمية والإقليمية والمحلية منها وتصنيف وكالة (فيتش) إحدى أشهر وكالات التصنيف الائتماني المتخصصة مصرف الإنماء على (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث يعد هذا التصنيف مميز على المستوى العالمي خصوصاً إذا ما أُخذ عمر المصرف التشغيلي بعين الاعتبار. وحصوله على جائزة أسرع البنوك نمواً في المملكة العربية السعودية لعام 2012م من بانكر الشرق الأوسط وتم منحه الجائزة بناء على تقييم الأداء المالي لمصرف الإنماء والنمو المتسارع في أعماله وقدرته على

المنافسة خلال فترة قصيرة إضافة إلى تنامي إيرادات المصرف خلال الفترات الماضية والمكانة المميزة التي حققها مصرف الإنماء بين المصارف والبنوك.

كما قام مصرف الإنماء في عام 2012م بإطلاق موقعه الإلكتروني بحلة جديدة روعي في بنائها وتصميمها أحدث المعايير والمستجدات المصرفية والتقنية لتسهيل التصفح والاستخدام مع الأخذ بالاعتبار أن يكون موقعاً بسيطاً وعملياً وذو كفاءة عالية.

نمو ونجاح مستمر في أعمال مجموعة الخزينة في 2012

استمرت إدارة الخزينة بتبني نهجاً محافظاً خلال العام 2012 وذلك تحسباً للتقلبات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي من خلال اتباع استراتيجيات متوازنة لإدارة كافة أعمال الخزينة كإدارة النقد الأجنبي ومحفظه الاستثمار، إضافة إلى ما قامت به إدارة الأصول والالتزامات للخزينة بإدارة احتياجات السيولة بشكل حذر لتمويل الأنشطة الرئيسية للمصرف مما أسهم بدوره في تحقيق نتائج مميزة خلال عام 2012.

وقد قامت مجموعة الخزينة بتعزيز العلاقات مع بعض المؤسسات المالية والجهات الحكومية وشبه الحكومية على كافة المستويات المحلية والعالمية، ونجحت المجموعة في إحراز تقدم كبير في تنويع وتأمين مصادر السيولة مع تلك الجهات.

كما قامت مجموعة الخزينة في تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في مجموعة متعددة من الأصول كالاستثمارات المهيكلية والأسهم والأصول ذات الجودة العالية التي من شأنها إيجاد مصادر متنوعة للعائدات ضمن الضوابط المحددة للاستثمار والتي تتميز عائداتها بالاستقرار أولاً ثم بالاستفادة من تذبذب الأسواق لتحقيق عائدات إضافية، وقام فريق العمل الخاص بالعملات والنقد الأجنبي بخدمة واستقطاب تدفقات جديدة من الشركاء بنجاح من خلال تقديم أسعار تنافسية وخدمات جيدة وفعالة. وقد استمر تدفق العملات والنقد الأجنبي في النمو وشكل ذلك أحد النجاحات التي تحققت في العام 2012.

وأخيراً فقد سعى المصرف لأخذ زمام المبادرة في تطوير منتجات الخزينة المطروحة في السوق مع الالتزام بالضوابط النظامية والشرعية بشكل أساسي حيث قامت المجموعة بإبرام العديد من الاتفاقيات المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية بهدف خدمة معاملات الشركاء. كما قامت المجموعة بإطلاق منتج جديد «نماء» حيث سيقدم قنوات بديلة للشركاء لاستثمار فائض السيولة الخاصة بهم دون الحاجة إلى القيام بعمليات مرابحة.

شركة الإنماء للاستثمار... شراكة مثمرة

واصلت شركة الإنماء للاستثمار (الذراع الاستثماري لمصرف الإنماء) تقديم خدماتها الاستثمارية للشركاء عبر تقديم خدمات الوساطة والتداول في الأسهم المحلية والعالمية حيث بلغ نمو إيرادات خدمة الوساطة بمقدار 60% مقارنة بالعام السابق مما أسهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات من 15 مليون في عام 2011م إلى 38 مليون في عام 2012م، وبلغ النمو في حجم التداولات بمقدار 88% مقارنة بالعام السابق حيث ارتفعت من 16 مليار في عام 2011م إلى 30 مليار في نهاية ديسمبر 2012م، كما طرحت الإنماء للاستثمار عدداً من الخدمات والمنتجات الجديدة ومنها:

- خدمة التطهير وتشمل المبالغ المستثمره في استثمارات مختلطة حسب رؤية الهيئات الشرعية المتعدده والتي يتم تنقيتها وفقاً لعمليات الاستثمار التي يقوم بها العميل خلال فترة معينة.
- خدمة التوافق الشرعي: وتشمل أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جميع أسواق العالم بناء على معايير شرعية معتمدة.
- خدمة القوائم الشرعية المتعددة: التي تتيح حرية الاختيار للشريك في اختيار المعايير المحددة للتداول و ليس فقط المعايير التي تحددها الإنماء للاستثمار.
- خدمة التحليل الفني: والتي تقدم للمستثمر تحليلاً فنياً يومياً لأسهم الشركات المتداوله في سوق الأسهم السعودي و أسواق الأسهم الخليجية.

كما استمرت الإنماء للاستثمار بتقديم خدمات إدارة المحافظ الخاصة، وتقديم المشورة للمؤسسات والشركات الخاصة والعامة وطرح الصناديق الاستثمارية للشركاء ومنها صندوق الإنماء للأسهم السعودية والذي يهدف إلى تنمية رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال الاستثمار في الأسهم السعودية المتوافقة مع الضوابط والأحكام الشرعية، وصندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي المتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية والهادف إلى تنمية رأس المال على المدى القصير مع توفير أقصى درجات الحماية لرأس المال مقارنة بالاستثمارات الأخرى. كما طرحت صندوق الإنماء للإجارة وهو صندوق عقاري جماعي مقفل تم تأسيسه كطرح خاص بموجب لائحة الصناديق الاستثمارية ولائحة صناديق الاستثمار العقاري الصادرين عن هيئة السوق المالية. كما استلمت الإنماء للاستثمار موافقة هيئة السوق المالية على طرح صندوق الإنماء المتحفظ متعدد الأصول وصندوق الإنماء المتفائل متعدد الأصول طرماً عاماً. وكذلك بدأت الشركة بتقديم خدمات المصرفية الاستثمارية عبر مشاركتها بالتعهد بالتغطية في اكتتاب الشركات، كما تشارك الشركة بالعمل كمستشار شرعي لهيكله الصكوك لأحد أكبر الشركات العاملة في السعودية، إضافة إلى تقديم خدمات الطرح العام وغيرها من الخدمات الأخرى للأفراد والمنشآت.



تقرير
مجلس
الإدارة

يسر مجلس إدارة مصرف الإنماء تقديم التقرير السنوي الرابع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م. يستعرض هذا التقرير معلومات عن أنشطة المصرف، ونتائجه المالية، وخطته المستقبلية بالإضافة إلى معلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدمي هذا التقرير.

أنشطة المصرف الرئيسية:

يتمثل النشاط الرئيس للمصرف في تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية. ويعمل مصرف الإنماء على تفهم احتياجات الشركاء والسعي لتقديم أرقى الخدمات المتاحة لشركائه من منشآت وأفراد من خلال (87) موقعاً (49 للرجال و 38 للنساء) بنهاية عام 2012م مدعمة بأحدث التقنيات والكفاءات البشرية المدربة إضافة إلى أحدث القنوات الإلكترونية المعاصرة مثل إنترنت الإنماء www.alinma.com، وهاتف الإنماء 8001208000، وجوال الإنماء، وشبكة من الصرافات الآلية المنتشرة في مناطق المملكة.

الشركات التابعة والزميلة:

شركة الإنماء للاستثمار:

مقرها مدينة الرياض، وتشمل أغراض الشركة التعامل بصفة أميل ووكيل والتعهد بالتغطية والإدارة، والترتيب وتقديم المشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية، وهي مملوكة بالكامل للمصرف ويبلغ رأس مالها المصرح به 1,000 مليون ريال، ورأس المال المدفوع 250 مليون ريال.

شركة التنوير العقارية:

مقرها مدينة الرياض، وتشمل أغراض الشركة مسك وإدارة الأصول المفرغة للمصرف من الغير على سبيل الضمانات كما يحق لها بيع وشراء وإفراغ العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة وهي مملوكة بالكامل للمصرف ويبلغ رأس مالها 100 ألف ريال.

شركة طوكيو مارين السعودية:

مقرها مدينة الرياض، وحصلت على رخصة مزاولة العمل التجاري بتاريخ 1433/07/28هـ الموافق 18 يونيو 2012م. تعمل الشركة وفق الأنظمة والأحكام والضوابط الشرعية، يملك المصرف فيها حصة تمثل 28.75 % من رأس مالها البالغ 200 مليون ريال.

التصنيف الائتماني للمصرف:

خلال العام المالي 2012م حصل مصرف الإنماء على اول تصنيف ائتماني له من قبل وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني، (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة ويعود ذلك إنجازاً مقارنةً بعمر المصرف التشغيلي.

النتائج المالية:

فيما يلي ملخص النتائج المالية لفترة الأربع سنوات الماضية:

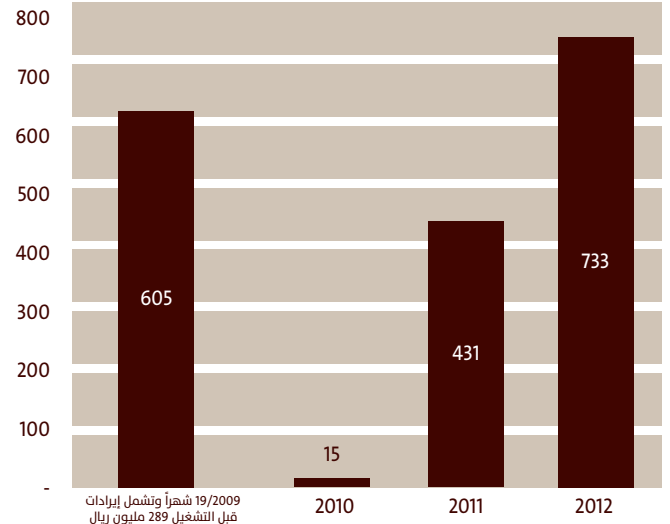
بملايين الريالات				
2009	2010	2011	2012	المركز المالي
1,112	15,593	25,260	37,187	التمويل، صافي
14,846	8,427	7,431	10,968	الاستثمارات شاملاً أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,306	26,549	36,783	54,014	إجمالي الموجودات
1,498	8,316	17,776	32,214	ودائع العملاء
1,701	11,048	20,889	37,350	إجمالي المطلوبات
15,605	15,501	15,894	16,664	حقوق المساهمين
2009 (19 شهراً)	2010	2011	2012	النتائج التشغيلية
945	525	1,112	1,517	صافي الدخل من الاستثمارات و التمويل
9	137	276	309	الدخل من الرسوم و الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى
954	662	1,388	1,826	إجمالي دخل العمليات
638	647	957	1,079	إجمالي مصاريف العمليات
316	15	431	747	صافي إيرادات التشغيل
289	-	-	-	إيرادات قبل التشغيل
-	-	-	14	حصة المصرف في خسائر الشركة الزميلة
605	15	431	733	صافي الدخل

النتائج التشغيلية

حقق المصرف دخلاً صافياً قدره 733 مليون ريال للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012م مقارنة بصافي دخل 431 مليون ريال للعام المالي 2011م.

صافي الدخل

(ملايين الريالات)

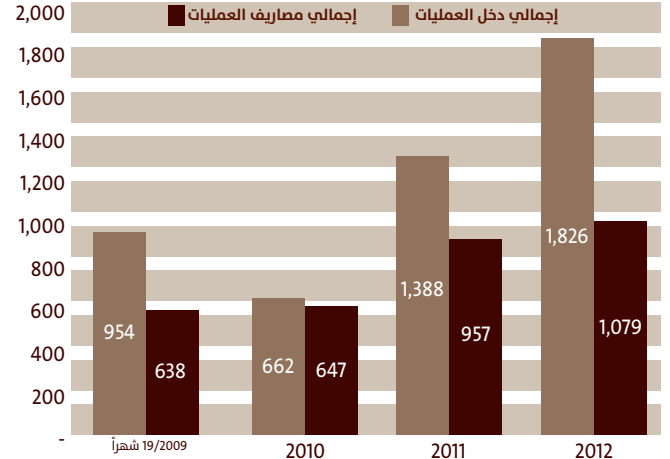


وبلغ إجمالي دخل العمليات للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012م 1,826 مليون ريال مقارنة 1,388 مليون ريال للعام المالي 2011م مسجلاً نمواً ملحوظاً بنسبة 32٪، كما ارتفع صافي دخل الاستثمارات والتمويل خلال عام 2012م إلى 1,517 مليون ريال بنسبة نمو بلغت 36٪ مقارنة بما تم تحقيقه في العام المالي 2011م البالغ 1,112 مليون ريال. ويعود التحسن في تلك الإيرادات بشكل مباشر للنمو الملحوظ في أنشطة المصرف الرئيسية خلال العام المالي 2012م.

خلال العام المالي 2012م قام المصرف بتكوين مخصصات لمحفظة التمويل بلغت 154 مليون ريال مقابل 125 مليون ريال للعام المالي 2011م، كما واصل المصرف تنفيذ خطته في التوسع الاستراتيجي بإضافة 12 فرعاً جديداً للرجال و 10 مواقع للنساء وعدد 250 جهاز صرف آلي مما أسهم في زيادة المصاريف التشغيلية لتبلغ 1,079 مليون ريال مقارنة بمبلغ 957 مليون ريال للعام 2011م.

إجمالي الدخل والمصاريف

ملايين الريالات



ربح السهم

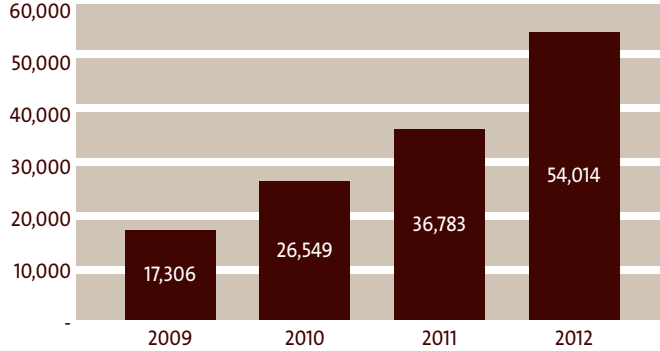
بلغ ربح السهم الواحد 0.49 ريال (4.9 ٪ من القيمة الاسمية للسهم) خلال العام المالي 2012م، مقارنة 0.29 ريال للعام المالي 2011م.

المركز المالي

نمت موجودات المصرف بمعدل 47٪ لتبلغ 54,014 مليون ريال في عام 2012م مقارنة مع 36,783 مليون ريال في عام 2011م وذلك بدعم من نمو ودائع العملاء التي نمت بمعدل 81٪، من 17,776 مليون ريال بنهاية العام المالي 2011م إلى 32,214 مليون ريال في 31 ديسمبر 2012م.

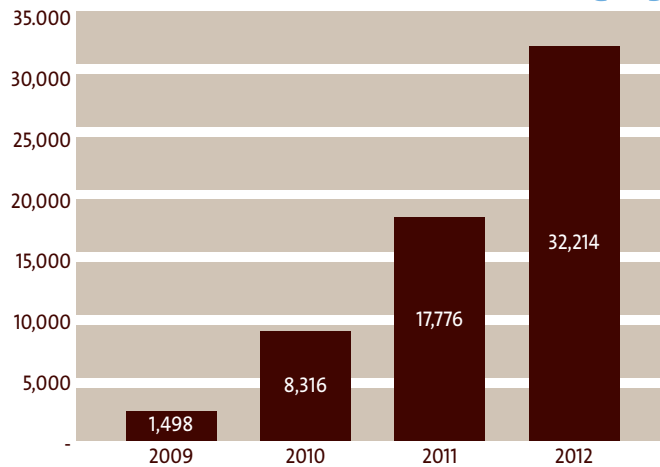
إجمالي الموجودات

(ملايين الريالات)



ودائع العملاء

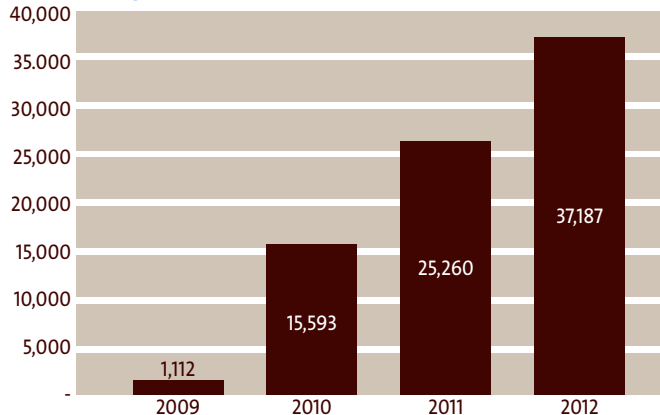
(ملايين الريالات)



وفي المقابل نمت محفظة التمويل بنسبة 47٪ من 25,260 مليون ريال بنهاية العام 2011م إلى 37,187 مليون ريال في 31 ديسمبر 2012م.

التمويل

(ملايين الريالات)



حقوق ملكية المساهمين وكفاية رأس المال

بلغت حقوق الملكية للمساهمين في نهاية العام 2012م، 16,664 مليون ريال بالمقارنة مع 15,894 مليون ريال في نهاية العام 2011م. كما انخفض معدل كفاية رأس المال من 44% في نهاية العام 2011م إلى 33% في نهاية العام 2012م نسبة إلى النمو في محافظ التمويل، ويعد معدل كفاية رأس المال الحالي أعلى من الحد الأدنى المطلوب للمصارف من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهو 8%.

المركز المالي للقطاعات

فيما يلي تحليلاً لمركز ونتائج المصرف المالية حسب قطاعات العمل الرئيسية:

بملايين الريالات - 2012م

البنود	الأفراد	الشركات	الخبزينة	الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,523	32,754	13,268	469	54,014
إجمالي المطلوبات	15,067	11,264	10,729	290	37,350
إجمالي دخل العمليات	454	978	356	38	1,826

بملايين الريالات - 2011م

البنود	الأفراد	الشركات	الخبزينة	الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	5,089	22,508	8,881	305	36,783
إجمالي المطلوبات	10,284	3,830	6,662	113	20,889
إجمالي دخل العمليات	301	805	267	15	1,388

تحليل جغرافي لإجمالي الإيرادات

تتحقق معظم إيرادات المصرف بشكل أساسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية، ويتم تقسيم مناطق العمل بالمصرف إلى ثلاث مناطق ويبين الجدول التالي توزيع الإيرادات حسب المناطق:

بملايين الريالات

إجمالي الإيرادات للفترة	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المنطقة الوسطى	الإجمالي
العام المالي المنتهي في 2012-12-31م	373	92	1,361	1,826
العام المالي المنتهي في 2011-12-31م	396	44	948	1,388

شركات الفروع وأجهزة الصراف الآلي

قام المصرف خلال العام 2012م بافتتاح 12 فرعاً جديداً للرجال و 10 مواقع للنساء وبذلك يكون إجمالي عدد مواقع المصرف 49 للرجال و 38 للنساء إضافة إلى تشغيل عدد 250 جهاز صراف آلي وبذلك بلغ إجمالي عدد أجهزة صرافات الإنماء الآلية التي تم تجهيزها وتشغيلها بنهاية العام 2012م، 650 صرافاً آلياً.

تمويل المصرف

بلغ إجمالي التمويل القائم على المصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2012م، 2,415 مليون ريال وتستحق مبالغ التمويل خلال فترة أقصاها 13 فبراير 2013م، وبلغ أعلى إجمالي تمويل على المصرف خلال العام 4,029 مليون ريال.

سياسة توزيع أرباح الأسهم

نصت المادة (41) من النظام الأساس للمصرف على «توزع أرباح المصرف السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على النحو التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم المصرف بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
2. يرحد ما لا يقل عن (10%) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
3. يخص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد على ما اقترحه مجلس الإدارة.
4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (1،2،3) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة».

اعتمد مجلس الإدارة تخصيص صافي الدخل على النحو الآتي:

2011	2012	التفاصيل
بملايين الريالات		
431	733	صافي الدخل للسنة
(107)	(183)	التحويل إلى الاحتياطي القانوني (25% من صافي الدخل)
-	-	تحويل إلى الاحتياطي العام
465	789	الأرباح المبقاة - المرحلة من السنة السابقة
789	1,339	الأرباح المبقاة - المرحلة إلى السنة القادمة

مجلس الإدارة

يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مؤلف من (9) تسعة أعضاء يعينهم المساهمون في الجمعية العامة العادية لمدة (3) ثلاث سنوات، واستثناءً مما تقدم، وبناءً على النظام الأساس للمصرف، تم تعيين أول مجلس إدارة لمدة (5) خمس سنوات من قبل الجمعية التأسيسية للمصرف وقد قام المجلس بعقد 4 اجتماعات خلال العام المالي 2012م، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المجموع	تاريخ الاجتماع				عضوية مجالس شركات أخرى	حالة العضوية	الاسم
	2012-11-11	2012-06-03	2012-03-04	2012-02-12			
4	√	√	√	√	شركة الصحراء، شركة سبكييم، مجموعة الزامل	مستقل	معالي المهندس/ عبد العزيز بن عبد الله الزامل (رئيس مجلس الإدارة)
4	√	√	√	√	الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة، ديار الخزامي للتنمية العقارية، الإنماء طوكيو مارين	تنفيذي	الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس (الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب)
4	√	√	√	√	شركة المياه الوطنية	غير تنفيذي	الدكتور / سليمان بن محمد التركي
4	√	√	√	√	المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي	غير تنفيذي	الأستاذ / سعد بن علي الكثيري
4	√	√	√	√	-	غير تنفيذي	الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الحسين
4	√	√	√	√	-	مستقل	الدكتور/ عبد الرحمن بن حمد الحركان
2	√	-	√	-	-	مستقل	الدكتور/ سعد بن عطيه الغامدي
1	-	-	-	√	إعمار المدينة الاقتصادية	مستقل	الأستاذ / محمد بن يوسف ناغي
4	√	√	√	√	-	مستقل	الدكتور/ إبراهيم بن فهد الغفيلي

التغييرات في الحصص الرئيسية

لا يوجد تغيير في حصص المساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% وهم:

نسبة الملكية	عدد الأسهم	الإسم
10.71%	160,700,000	المؤسسة العامة للتقاعد
10.00%	150,000,000	صندوق الاستثمارات العامة
10.00%	150,000,000	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتكوين لجان تساعد على أداء مهامه ومسؤولياته وهي:

اللجنة التنفيذية

شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية وفق ما نصت عليه المادة (19) من النظام الأساس، تمارس جميع السلطات التي يخولها لها مجلس الإدارة وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء ويتولى رئاستها معالي رئيس مجلس الإدارة ويكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل، وقد قامت اللجنة التنفيذية بعقد 10 اجتماعات أثناء السنة المالية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المجموع	تاريخ الاجتماع										الاسم
	2012-12-19	2012-12-09	2012-11-11	2012-09-30	2012-08-05	2012-06-03	2012-05-27	2012-04-08	2012-03-17	2012-02-26	
10	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	معالي المهندس/ عبد العزيز بن عبد الله الزامل (رئيس اللجنة)
10	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس
8	√	√	√	√	√	√	√	√	-	-	الدكتور / سليمان بن محمد التركي
10	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	الأستاذ / عبد المحسن بن عبد العزيز الحسين
10	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	الدكتور/ إبراهيم بن فهد الغفيلي

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من خمسة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة، وتشمل مهام اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والتأكد من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين وعدم وجود أي تعارض للمصالح ووضع سياسات لمكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال السنة المالية 2012م كما هو موضح في الجدول الآتي:

المجموع	تاريخ الاجتماع		الاسم
	2012-11-11	2012-01-28	
2	√	√	الدكتور/ سليمان بن محمد التركي (رئيس اللجنة)
2	√	√	الأستاذ/عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس
2	√	√	الأستاذ/ سعد بن علي الكثيري
2	√	√	الدكتور/ عبد الرحمن بن حمد الحرکان
1	-	√	الأستاذ/ محمد بن يوسف ناغي

لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين وتتولى لجنة المراجعة دراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية والرقابية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال السنة المالية كما هو موضح في الجدول الآتي:

المجموع	تاريخ الاجتماع				الاسم
	2012-10-06	2012-07-07	2012-04-07	2012-01-11	
4	√	√	√	√	الدكتور/ سعد بن عطية الغامدي (رئيس اللجنة)
3	√	-	√	√	الدكتور/ سعود بن محمد النمر*
4	√	√	√	√	الأستاذ/ خالد بن محمد العبودي*

* من غير أعضاء مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

تتكون الإدارة التنفيذية من مجموعة من المدراء تتولى إدارة أعمال المصرف ويرأسهم الرئيس التنفيذي.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

البيان	عضو مجلس الإدارة التنفيذي	عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي/ المستقل	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	-	8,694,168
البدلات	62,000	317,350	4,601,088
المكافآت الدورية والسنتوية	300,000	2,400,000	9,854,964
الخطط التحفيزية	-	-	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-

الهيئة الشرعية

يلتزم مصرف الإنماء في جميع معاملاته بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث نص النظام الأساس للمصرف في المادة (48) على أن «تخضع جميع أعمال الشركة لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية»، وقد عين المصرف هيئة شرعية تتولى بيان الأحكام والضوابط الشرعية في جميع معاملات المصرف، والتحقق من الالتزام الشرعي في جميع معاملات المصرف، وتضم الهيئة في عضويتها عدداً من أصحاب الفضيلة العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد وهم:

- فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الرحمن بن صالح الأطرم - رئيساً
- فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالله بن وكيل الشيخ - نائباً للرئيس
- فضيلة الشيخ الدكتور/ سليمان بن تركي التركي - عضواً

ويساند الهيئة الشرعية في تحقيق أهدافها وأداء أعمالها أمانة الهيئة الشرعية وهي مجموعة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف.

الجزاءات والعقوبات

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري، وفيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على المصرف خلال العام المالي 2012م:

- مؤسسة النقد العربي السعودي 289,217 ريال
- وزارة الشؤون البلدية والقروية 352,300 ريال

ومعظم ما فرض على المصرف يشمل جزاءات لأعمال تشغيلية تم معالجتها.

المدفوعات المستحقة نظاماً

بلغت الزكاة المقدرة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م، 47 مليون ريال. كما بلغت ضريبة الاستقطاع المستحقة في نهاية العام المالي 2012م، 420,552 ريال.

مزاي الموظفين

يتم دفع مزايا وتعويضات الموظفين وفقاً لنظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية، وقد بلغ رصيد مكافأة نهاية الخدمة في 31 ديسمبر 2012م، 40 مليون ريال، كما يقوم المصرف ومنسوبوه بإيداع مساهمات شهرية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لصالح منسوبي المصرف حسب نظام العمل والعمال في المملكة.

ملكية أسهم المصرف لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر:

وصف لأي مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأولادهم القصر في الأسهم أو الصكوك المصدرة من الشركة أو أي من شركاتها التابعة						
م	اسم من تعود له المصلحة	نهاية العام		بداية العام		نسبة التغيير
		عدد الأسهم	الصكوك	عدد الأسهم	الصكوك	
1	معالي م / عبد العزيز بن عبد الله الزامل	450,572	-	900,572	-	450,000 (99.9%)
2	أ / عبد المحسن بن عبد العزيز الفارس	300,000	-	400,000	-	100,000 (33.3%)
3	د / سليمان بن محمد التركي	51,145	-	51,145	-	0 (0%)
4	أ / سعد بن علي الكثيري	1,290	-	1,290	-	0 (0%)
5	د / سعد بن عطيه الغامدي	10,772	-	10,286	-	(486) (4.5%)
6	د / عبد الرحمن بن حمد الحركان	10,000	-	10,000	-	0 (0%)
7	أ / محمد بن يوسف ناغي	10,000	-	10,000	-	0 (0%)
8	د / إبراهيم بن فهد الغفيلي	141,735	-	131,747	-	(9,988) (7%)

وصف لأي مصلحة تعود لكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر في الأسهم أو الصكوك المصدرة من الشركة أو أي من شركاتها التابعة						
م	اسم من تعود له المصلحة	العدد في نهاية العام		العدد في بداية العام		نسبة التغيير
		عدد الأسهم	الصكوك	عدد الأسهم	الصكوك	
1	أ / محمد إقبال محمد إبراهيم	20,000	-	0	-	(20,000) (100%)
2	أ / عماد بن عبد الرحمن البتيري	859	-	859	-	0 (0%)
3	د / سليمان بن علي الحضيف	84,449	-	119,449	-	35,000 (41.5%)
4	د / محمد بن عبد الله العوض	10,000	-	11,000	-	1,000 (10%)
5	أ / سعد بن عبد المحسن اليعقوب	276,407	-	276,407	-	0 (0%)
6	أ / حيدر علي راشد	20,000	-	50,000	-	30,000 (150%)
7	أ / عبد العزيز بن محمد العنيزان	200,000	-	70,000	-	(130,000) (65%)

نظام الرقابة الداخلية

من منطلق مسؤولية إدارة المصرف عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المعتمدة للمصرف، فقد تم بناء نظام للرقابة الداخلية يناسب أنشطة المصرف ويضع في الاعتبار الأهمية النسبية للمخاطر المالية والمخاطر الأخرى الملازمة لهذه الأنشطة. لقد تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر والسيطرة عليها في الوقت المناسب مما يوفر قدرًا معقولاً من الرقابة المستمرة والكشف المبكر عن المخاطر المحتملة والتعامل معها.

ويستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة المصرف لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة المصرف، وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محددة، وتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.

إضافة لما ذكر فإن مجلس الإدارة شكل لجنة مراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين، وتتضمن هذه التقارير تقييم كفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

بناءً على ما ذكر نعتقد بأن المصرف لديه نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق، وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في المصرف.

حوكمة الشركات

بصفة عامة، يعمل المصرف وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، أما البنود الاسترشادية التي لم يتم تطبيقها من قبل المصرف فهي:

- **المادة السادسة (ب)** والتي تنص على وجوب اتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة، ويعود سبب عدم التطبيق إلى أن النظام الأساس للمصرف نص على حق التصويت العادي لكل مساهم.
- **المادة السادسة (د)** وتنص على أنه يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم مثل - صناديق الاستثمار - الإفصاح عن سياساتهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم، ويعود سبب عدم التطبيق إلى أن المصرف ليس له الصفة القانونية لإلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم - مثل صناديق الاستثمار - للإفصاح عن سياساتهم في التصويت.

التنازل عن المصالح من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو المساهمين

لا يوجد لدى المصرف معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات قام بموجها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو مساهمي المصرف بالتنازل عن أي مصلحة أو حقوق.

التقارير المالية

يؤكد مجلس الإدارة على الآتي:

1. القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المصرف تعكس بعدل مركزه المالي، ونتائج أعماله، والتدفقات المالية والتغيرات في حقوق الملكية.
2. يتم تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة لظروف المصرف بشكل ثابت في إعداد القوائم المالية، كما يتم استخدام بعض التقديرات لإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية.
3. اتباع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية في عملية إعداد القوائم المالية.
4. أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
5. أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.
6. أنه لا يوجد أي شك بشأن قدرة المصرف على مواصلة نشاطه.
7. بخلاف المعلومات الواردة في إيضاح رقم (31) في القوائم المالية الموحدة، لم يتم الدخول من قبل المصرف في أي عقود فيها مصلحة هامة لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو الرئيس التنفيذي أو مدير عام المالية ولأي شخص ذو علاقة.

الخطط المستقبلية:

سيواصل المصرف تنفيذ خطته الطموحة لزيادة أنشطته وعملياته من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية مع الاستمرار في استكمال شبكة الفروع والصرافات الآلية، وزيادة أعداد الشركاء من الأفراد والشركات وبناء محفظة التمويل وودائع الشركاء.

كما ينوي مصرف الإنماء إطلاق صناديق استثمارية إضافية من خلال الذراع الاستثماري للمصرف (شركة الإنماء للاستثمار)، كما يخطط المصرف لإطلاق خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى خدمات التحويل.

وفي إطار ممارسة الأعمال المصرفية الاعتيادية يتعرض المصرف كغيره من المصارف إلى مخاطر مختلفة تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وتشتمل الإيضاحات من 24 إلى 29 ضمن القوائم المالية الموحدة المدققة لمصرف الإنماء للعام 2012م على شرح تفصيلي للمخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف واستراتيجية إدارتها.

خاتمة

يُعبّر مجلس الإدارة عن تقديره للإنجازات التي حققها المصرف خلال العام المالي 2012م والتي اشتملت على زيادة شبكة الفروع والصرافات الآلية إضافة للفنوت الالكترونية المختلفة والتوسع في الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لعملائه وقد أسهم ذلك في نمو عدد العملاء وعمليات المصرف وأنعكس ذلك ايجابا على نتائج المصرف المالية.

ويعبّر مجلس الإدارة عن شكره وتقديره للمساهمين وعملاء المصرف الكرام والجهات الحكومية والإشرافية في المملكة العربية السعودية على دعمهم وثقتهم وتعاونهم الذي كان له أثره في تحقيق مزيد من التقدم والازدهار للمصرف، كما يقدم شكره وتقديره لجميع العاملين في المصرف، على جهودهم المخلصة وتفانيهم في تأدية واجبهم ومهام عملهم. وبهذه المناسبة يرفع مجلس الإدارة وجميع منسوبي المصرف الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله على الخدمات الجليلة والجهود الكبيرة التي يقدمونها للوطن والمواطن وفقهم الله وسدد على الخير خطاهم وحفظ الله وطننا الغالي من كل سوء.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

تقرير مراجعي
الحسابات
والقوائم
المالية





تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء الموقرين (شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لمصرف الإنماء والشركات التابعة له (المصرف)، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٧). لم نقوم بمراجعة الإيضاح رقم (٣٣) أو البيانات المتعلقة بالإفصاحات التي نص عليها الركن الثالث من توصيات لجنة بازل (٢) والمشار إليها في الإيضاح المذكور لأنها غير مطلوبة لأن تكون ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس المصرف. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.



إرنست ويونغ

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة :

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمصرف كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع أحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس المصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

محمد عبدالعزيز العبيدي
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٦٧)



إرنست ويونغ
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٦٦)



٩ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ
(١٩ فبراير ٢٠١٣)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2012م و 2011م

2011 (بآلاف الريالات السعودية)	2012 (بآلاف الريالات السعودية)	إيضاح	قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011
الموجودات			
1,412,781	2,764,956	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,003,328	9,007,813	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,428,281	1,960,243	6	استثمارات
25,259,909	37,186,500	7	تمويل، صافي
1,379,245	1,447,824	8	ممتلكات ومعدات، صافي
1,299,822	1,647,117	9	موجودات أخرى
36,783,366	54,014,453		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
2,442,876	2,414,532	10	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,776,284	32,213,612	11	ودائع العملاء
670,185	2,722,112	12	مطلوبات أخرى
20,889,345	37,350,256		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
15,000,000	15,000,000	13	رأس المال
262,969	446,259	14	احتياطي نظامي
(3,233)	33,784		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
788,906	1,338,775		أرباح مبقاة
(154,621)	(154,621)	15	أسهم خزينة
15,894,021	16,664,197		إجمالي حقوق المساهمين
36,783,366	54,014,453		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

2011	2012	إيضاح	قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الدخل :
1,184,483	1,635,370	17	الدخل من الاستثمارات والتمويل
(72,917)	(118,243)	17	عائدات على استثمارات عملاء لأجل
1,111,566	1,517,127	17	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
256,624	242,855	18	أتعاب خدمات مصرفية، صافي
11,745	21,417		أرباح تحويل عملات، صافي
443	2,837		دخل استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، صافي
-	30,174		مكاسب بيع استثمارات متاحة للبيع
5,498	11,253		توزيعات أرباح
2,393	391		دخل العمليات الأخرى
1,388,269	1,826,054		إجمالي دخل العمليات
445,569	472,261	19	رواتب ومزايا الموظفين
66,236	81,226		إيجارات ومصاريف مباني
123,746	150,254	8	إستهلاك وإطفاء
196,650	221,268		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
124,734	154,373		مخصص انخفاض قيمة التمويل
956,935	1,079,382		إجمالي مصاريف العمليات
431,334	746,672		صافي دخل العمليات
-	(13,513)	6.3	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
431,334	733,159		صافي دخل السنة
			إيرادات/(خسائر) شاملة أخرى:
(3,244)	67,191		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
-	(30,174)		صافي المبالغ المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع
428,090	770,176		إجمالي الدخل الشامل
0.29	0.49	20	الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي)

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

(بآلاف الريالات السعودية)			قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011				
الإجمالي	أسهم خزينة	الأرباح المبقاة	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	الاحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح	2012
15,894,021	(154,621)	788,906	(3,233)	262,969	15,000,000	13	الرصيد في بداية السنة
733,159	-	733,159	-	-	-	-	صافي دخل السنة
67,191	-	-	67,191	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(30,174)	-	-	(30,174)	-	-	-	صافي المبالغ المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع
770,176	-	733,159	37,017	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	(183,290)	-	183,290	-	14	محول إلى الاحتياطي النظامي
16,664,197	(154,621)	1,338,775	33,784	446,259	15,000,000		الرصيد في نهاية السنة

(بآلاف الريالات السعودية)							
الإجمالي	أسهم خزينة	الأرباح المبقاة	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	الاحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح	2011
15,500,552	(120,000)	465,406	11	155,135	15,000,000	13	الرصيد في بداية السنة
431,334	-	431,334	-	-	-	-	صافي دخل السنة
(3,244)	-	-	(3,244)	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	صافي المبالغ المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع
428,090	-	431,334	(3,244)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	(107,834)	-	107,834	-	14	محول إلى الاحتياطي النظامي
(34,621)	(34,621)	-	-	-	-	15	صافي التغير في أسهم الخزينة
15,894,021	(154,621)	788,906	(3,233)	262,969	15,000,000		الرصيد في نهاية السنة

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

2011	2012	إيضاح	قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الأنشطة التشغيلية:
431,334	733,159		صافي الدخل
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية:
123,746	150,254	8	استهلاك وإطفاء
14,567	-		خسائر بيع ممتلكات ومعدات، صافي
124,734	154,373		مخصص انخفاض قيمة التمويل
(443)	(2,837)		دخل استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، صافي
-	13,513	6.3	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
693,938	1,048,462		
			صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
(509,812)	(668,745)	4	وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
			أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
715,164	692,690		تستحق بعد تسعين يوماً من تاريخ الإقتناء
(807,493)	1,494,379		استثمارات
(9,791,358)	(12,080,965)		تمويل
(621,376)	(347,294)		موجودات أخرى
			صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
188,860	(28,344)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
9,460,406	14,437,328		ودائع العملاء
191,894	2,051,927		مطلوبات أخرى
(479,777)	6,599,438		
			صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية:
(335,656)	(218,833)		شراء ممتلكات ومعدات
11,293	-		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(324,363)	(218,833)		
			صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية:
(34,621)	-		شراء أسهم خزينة
(34,621)	-		
			صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
			صافي النقص في النقد وما يماثله
(838,761)	6,380,605		
1,324,058	485,297		النقد وما يماثله في بداية السنة
485,297	6,865,902	22	النقد وما يماثله في نهاية السنة
1,102,006	1,521,450		الدخل المحصل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية
67,468	116,594		العائد المدفوع على استثمارات عملاء لأجل
5,498	11,253		توزيعات أرباح
			معلومات إضافية غير نقدية
(3,244)	37,017		صافي التغير في القيمة العادلة مطروحاً منه المكاسب المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

1 - عام

(أ) التأسيس

تأسس مصرف الإنماء (المصرف)، شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 28 صفر 1427هـ (الموافق 28 مارس 2006م) و بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (42) وتاريخ 27 صفر 1427هـ (الموافق 27 مارس 2006م). يعمل المصرف بموجب القرار الوزاري رقم 173 والسجل التجاري رقم / (1010250808) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ (الموافق 26 مايو 2008م)، ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال 49 فرعاً (37 فرعاً في عام 2011م) في المملكة العربية السعودية .

إن عنوان المركز الرئيس للمصرف هو كما يلي:

مصرف الإنماء
المركز الرئيس
ص ب 66674
الرياض 11586
المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (المصرف) كما هو موضح أدناه:

إسم الشركة التابعة	حصة المصرف	تاريخ التأسيس
شركة الإنماء للاستثمار	100%	7 جمادى الآخرة 1430 هـ الموافق 31 مايو 2009م
شركة التنوير العقارية	100%	24 شعبان 1430 هـ الموافق 15 أغسطس 2009م

تتمثل أغراض المصرف بتقديم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية من خلال منتجات متنوعة وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساس للمصرف و الأنظمة الأخرى ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.

(ب) الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد قام بإنشاء هيئة شرعية تخضع جميع أعمال ومنتجات المصرف لمراجعتها وموافقتها.

2- أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة:

(أ) وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
(ب) وفقاً لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف.

(ب) أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث يتم قياسهما بالقيمة العادلة.

(ج) عملة العرض والعملة الوظيفية

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية للمصرف. وما لم يرد خلاف ذلك، يتم تقريب المبالغ لأقرب ألف.

(د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي يمكن أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الموضح عنها. كما يتطلب ذلك من الإدارة استخدام الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس خبرة المصرف وعوامل أخرى تشمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. وقد تمثلت النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو مارست فيها الأحكام، في تقويم مخصص انخفاض قيمة التمويل و الاستثمارات، وذلك في تحديد الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات لغرض احتساب الاستهلاك والإطفاء.

(هـ) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتعتقد بأن لدى المصرف الموارد الكافية لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. كما أنه ليس لدى إدارة المصرف أي علم بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وبناءً على ذلك تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م .

إن التعديلات والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الجديدة والواجب تطبيقها خلال 2012م هي إما لا تنطبق على المصرف، أو ليس لها تأثيراً جوهرياً على هذه القوائم المالية الموحدة.

لقد ارتأى المصرف عدم الاتباع المبكر للتعديلات على المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية التي تم نشرها والتي يتعين على المصرف اتباعها اعتباراً من السنوات المحاسبية التي تبدأ بعد 1 يناير 2013م (إيضاح 35).

نورد فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة:

أ) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركتين التابعتين له، وتم إعداد القوائم المالية للشركتين التابعتين لنفس الفترة المالية للمصرف باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي جميع الشركات التي يكون للمصرف القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، بالإضافة إلى امتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت بشكل عام. يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للمصرف من تاريخ انتقال السيطرة عليها إلى المصرف، ويتم إيقاف توحيدها من تاريخ انتقال السيطرة عليها من المصرف. تدرج نتائج الشركات التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال الفترة، إن وجدت، ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة اعتباراً من التاريخ الفعلي للشراء أو حتى التاريخ الفعلي للبيع، حسب ماهو ملائم .

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وأساليب تقويم للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة. إن السياسات المحاسبية المتبعة من الشركتين التابعتين تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف. ويتم إجراء تعديلات، إن وجدت، على القوائم المالية للشركتين التابعتين لتتماشى مع القوائم المالية للمصرف.

حيث أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للمصرف، لا يوجد أي حصص غير مسيطرة ليتم الإفصاح عنها.

يتم حذف الأرصدة المتداخلة وكذلك الإيرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

ب) تاريخ التداول

يتم إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الموجودات. تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق.

يتم إثبات الموجودات و المطلوبات المالية الأخرى بتاريخ التداول الذي يصبح المصرف فيه طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

ج) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي في نهاية السنة بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة من عمليات التحويل ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة .

د) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المصرف نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد .

هـ) إثبات الإيرادات/المصاريف

الدخل من الاستثمارات والتمويل

يتم إثبات الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأدوات المالية في قائمة الدخل الشامل الموحدة على أساس العائد الفعلي. العائد الفعلي هو معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو في حال كان ذلك مناسباً، فترة قصيرة) للوصول إلى قيمتها الدفترية. عند حساب العائد الفعلي، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية ويشمل ذلك جميع العمولات، تكلفة التعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءاً أساسياً من العائد الفعلي ولا يشمل ذلك خسائر الائتمان المستقبلية. وتعرف تكاليف التعاملات بأنها التكاليف الإضافية التي ترتبط بشكل مباشر بشراء، إصدار أو إستبعاد الموجودات أو المطلوبات المالية.

يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية إذا قام المصرف بتغيير تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات، ويتم تسجيل التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصروف.

ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية عند تحققها/تكبدها.

أتعاب الخدمات المصرفية

يتم إثبات أتعاب الخدمات المصرفية التي لا تعتبر جزءاً من العائد الفعلي لأي أداة مالية عند تقديم الخدمة على النحو الآتي :
- الأتعاب الإدارية والأتعاب المتعلقة بالإدارة والمشورة والترتيب، ويتم إثباتها على أساس مدة عقود الخدمات المعنية.
- مصاريف العمولات والأتعاب الأخرى التي تتعلق بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات ويتم قيدها كمصروف عند استلام الخدمة.

توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإعلان بأحقية استلامها. وتعد من عناصر صافي الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

دخل/(خسارة) الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل

صافي الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل تشمل جميع التغيرات في القيمة العادلة، والأرباح، وتوزيعات الأرباح، وفروق تبادل العملات الأجنبية.

و) الاستثمارات

تسجل جميع الاستثمارات إبتداءً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً حسب تصنيفها إما استثماراً مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثماراً مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل أو استثماراً متاحاً للبيع أو استثماراً أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وفيما عدا الاستثمارات المقتناة كأدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، تضاف التكلفة المباشرة إلى القيمة العادلة للاستثمار عند الإثبات الأولي له. تطفأ وتخصم العلاوة باستخدام معدل العائد الفعلي وتدرج في قائمة الدخل الشامل الموحدة.
بالنسبة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية، تحدد القيمة العادلة على أساس الأسعار المتداولة بالسوق وفق سعر الإغلاق في تاريخ إعداد القوائم المالية. تحدد القيمة العادلة للأصول والاستثمارات التي تدار عبر صناديق استثمارية على أساس صافي قيمة الموجودات المعلنة.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة في السوق، فيتم إجراء تقدير مناسب لقيمتها العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية لأدوات أخرى مشابهة لها، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لتلك الاستثمارات. وفي حال تعذر تقدير القيمة العادلة لعدم وجود مرجع لها في سوق نشط، فيتم تقديرها من خلال تقنيات تقويم متعددة تشمل استخدام نماذج رياضية.

يتم أخذ مدخلات تلك النماذج الرياضية من الأسواق المعتمدة حيثما أمكن، وفي حال تعذر ذلك، يتم تحديد القيمة العادلة من خلال التقدير. بعد الإثبات الأولي للاستثمارات، لا يتم إجراء أي تحويلات لاحقة بين فئات الاستثمارات المختلفة إلا عند توافر شروط محددة. تحدد قيمة كل فئة من فئات الاستثمار في نهاية الفترة المالية اللاحقة على النحو التالي:

الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات ضمن هذه الفئة كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل وذلك عند الإثبات الأولي لها. الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة هي التي تم شراؤها في الأصل بغرض البيع أو إعادة الشراء لمدة قصيرة الاجل. تسجل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل بقيمتها العادلة في المركز المالي. تقيد التغيرات في القيمة العادلة لها في قائمة الدخل الموحدة في السنة التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات. لا تضاف تكاليف المعاملات، إن وجدت، لقياس القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. تسجل توزيعات الأرباح من الموجودات المالية المحتفظ بها كاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل كدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

الاستثمارات المتاحة للبيع

وهي التي يعتمزم المصرف الاحتفاظ بها لفترة غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو عند التغير في أسعار الأسهم. وتقوم الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة. وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة التي تنشأ من التغير في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ويتم إثبات الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل الشامل الموحدة عند التوقف عن إثبات تلك الاستثمارات.

الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

وهي مرابحات البضائع المقتناة بالتكلفة المطفأة. وتثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة متضمنة تكاليف الشراء والتي تمثل القيمة العادلة للمبالغ المدفوعة. وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

الاستثمار في الشركة الزميلة

الشركة الزميلة هي التي يمتلك المصرف تأثيراً هاماً (لا يصل لدرجة التحكم) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعد شركة تابعة أو مشروعاً مشتركاً. تتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركة الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية بحيث يتم، في الأصل، إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة، وتعديل قيمة الاستثمار لاحقاً بعد تاريخ التملك بمقدار التغيرات في حصة المصرف الصافية في أصول الشركة الزميلة، بعد حسم أي انخفاض في قيمة الاستثمار إن وجد.

تسجل حصة المصرف في أرباح وخسائر الشركة الزميلة بعد تاريخ التملك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وتسجل حصة المصرف في تغيرات الإيرادات الشاملة الأخرى كاحتياطات في قائمة المركز المالي الموحدة.

عندما تصل حصة المصرف في خسائر الشركة الزميلة إلى ما يعادل أو يزيد عن استثماره في الشركة الزميلة، شاملاً أي أرصدة مدينة بدون ضمانات (إن وجد)، لا يقوم المصرف بتسجيل أي مبالغ خسائر مستقبلية، إلا في حال ترتب على المصرف التزامات أو قيامه بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

ز) التمويل

تنشأ الموجودات المالية أو يتم شراؤها بمبالغ ثابتة أو ممكن تحديدها، ويتم تسجيلها عندما يتم تحويل المدفوعات فعلياً، كما يتم إلغاؤها من السجلات في حالة السداد، أو عندما تباع أو تستبعد، أو عند نقل السيطرة عليها. تسجل كافة عمليات التمويل، في الأصل، بالقيمة العادلة شاملة تكاليف الشراء، وبعد ذلك، تقاس بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد). يشمل التمويل بشكل أساسي منتجات المرابحة، والإجارة، والمشاركة والبيع الاجل، وفيما يلي تعريف بهذه المنتجات:

- **المرابحة:** هي عبارة عن اتفاقية يبيع بموجبها المصرف إلى العميل بضاعة أو أصل تم شراؤه أو حيازته، و يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش الربح المتفق عليه بين المصرف والعميل .

- **الإجارة:** هي عبارة عن اتفاق يكون فيه المصرف مؤجراً لأصل يملكه حيث يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناءً على وعد منه باستئجار الأصل بإيجار متفق عليه ولمدة معينة، يمكن أن تنتهي الإجارة إما بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إلغاء عقد الإجارة واستعادة ملكية الأصل.

- **المشاركة:** هي اتفاق بين المصرف والعميل للمشاركة في بعض الاستثمارات أو تملك عقار محدد ينتهي بنقل ملكية كامل الاستثمار أو العقار إلى العميل، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر طبقاً لشروط الاتفاق.

- **البيع الأجل:** هو اتفاق بين المصرف والعميل يبيع بموجبه المصرف إلى العميل بضاعة تم تملكها وتعيينها بالسعر المتفق عليه.

ح) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تُصنف الموجودات المالية كموجودات منخفضة القيمة عند وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض في القيمة نتيجة لوجود خسائر ناتجة عن حدث أو أكثر بعد الإثبات الأولي للموجود المالي أو لمجموعة من الموجودات المالية، وإن لخسائر الحدث/الأحداث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو لمجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم قياس الانخفاض في قيمة الموجودات المالية بشكل منتظم.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يجب مخصص خاص لخسائر التمويل الناتجة عن انخفاض قيمة أي تمويل أو أي من الموجودات المالية الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة عند وجود دليل موضوعي يشير إلى أن المصرف لن يكون قادراً على تحصيل المبالغ المستحقة، ويمثل مبلغ المخصص الخاص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك القيمة المقدرة القابلة للاسترداد من الضمانات والكفالات المضمومة على أساس العائد الفعلي للأصل. بالإضافة إلى المخصص الخاص لقاء خسائر انخفاض قيمة التمويل، تجب مخصصات إضافية على مستوى المحفظة بشكل إجمالي، عند وجود دليل موضوعي يشير إلى وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية. وفي حالة عدم إمكانية تحصيل أي أصل مالي، يتم استبعاده من مخصص الانخفاض في القيمة الخاص به وذلك بتحميله مباشرة على قائمة الدخل الشامل الموحدة، تستبعد الموجودات المالية فقط بعد اتخاذ كافة إجراءات التحصيل الممكنة وتحديد مبلغ الخسارة. وإذا ما حدث لاحقاً انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة وكان هذا الانخفاض يتعلق، بصورة موضوعية، بوقوع حدث بعد إثبات الانخفاض (مثل تحسن درجة تصنيف الائتمان للجهة الممولة)، يتم عكس قيد خسارة الانخفاض التي تم إثباتها سابقاً وذلك بتعديل حساب المخصص، يتم إثبات عكس القيد في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن مخصص خسائر انخفاض قيمة التمويل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع، يمثل الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة إلى ما دون التكلفة دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. لا يتم عكس قيد خسارة الانخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما استمر إثبات الأصل بالدفاتر ويتم إثبات أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً بعد تسجيل الانخفاض في القيمة ضمن حقوق المساهمين فقط .

بالنسبة للمكوك والأدوات المالية المشابهة لها والتي لها استحقاقات ثابتة أو قابلة للتحديد، يقوم المصرف بتقدير (وبشكل فردي) ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة تلك الموجودات إستناداً على نفس المعايير المتبعة للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للانخفاض يمثل الخسارة التراكمية والتي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر انخفاض في الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة. إذا زادت القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية، في فترة لاحقة، بحيث يمكن ربط تلك الزيادة موضوعياً بعوامل إيجابية حدثت بعد إثبات خسارة الانخفاض في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ط) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم استهلاك وإطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات على النحو الآتي:

المباني	33 سنة
الأثاث والمعدات	5 - 10 سنوات
تحسينات المباني المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر

يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية، مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم تعديلها إن لزم الأمر .
يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية. تدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الشامل الموحدة.
يتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية على الفور إلى المبلغ القابل للاسترداد، وذلك في حال زيادة القيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها المقدره القابلة للاسترداد.

ي) المطلوبات

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع العملاء والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.
ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية المرتبطة بالأرباح بالتكلفة المطفأة والتي يتم احتسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة. تطفأ العلاوة/الخصم على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتسجل في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ك) الضمانات

يقدم المصرف، خلال دورة أعماله الاعتيادية، ضمانات مالية تتمثل باعتمادات مستندية وضمونات وقبولات. يتم في الأصل إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة التي تمثل العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المصرف تجاه كل ضمان بالعلاوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف اللازمة لسداد أي التزامات مالية ناجمة عن الضمانات، أيهما أعلى. يتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن مخصصات الانخفاض في التمويل.
يتم إثبات العمولة المستلمة في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن "صافي أتعاب خدمات مصرفية" بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

ل) المخصصات

يتم تكوين المخصصات عندما يكون لدى المصرف التزام قانوني حالي أو التزام قائم نتيجة أحداث سابقة وأنه من المرجح أن يتطلب استخدام موارد المصرف لسداد هذا الالتزام.

م) محاسبة عقود الإجارة (الإيجارات)

عندما يكون المصرف هو المؤجر

عند تأجير الموجودات بموجب عقد (إجارة)، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويفصح عنها ضمن بند «التمويل». يتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار على أساس صافي الاستثمار، باستخدام طريقة العائد الفعلي، والتي تظهر كمعدل عائد ثابت.

عندما يكون المصرف هو المستأجر

تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجار التشغيلية على قائمة الدخل الشامل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أي غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ن) النقد وما يماثله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يعرف «النقد وما يماثله» بأنه تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الوديعة النظامية، كما تشمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال تسعين يوماً أو أقل من تاريخ الإقتناء.

س) التوقف عن إثبات الأدوات المالية

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي، أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة)، عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل.
وفي الحالات التي يقرر فيها أن المصرف قد قام بنقل الأصل المالي منه، فيتم التوقف عن إثبات الأصل إذا كان المصرف قد نقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لا يكون فيها المصرف قد نقل أو احتفظ بجميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، فيتم التوقف عن إثبات الأصل المالي فقط إن كان المصرف لم يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يقوم المصرف بإثبات أي حقوق أو التزامات أنشأت أو أقيمت أثناء العمليات، كموجودات أو مطلوبات بشكل منفصل.
يمكن التوقف عن إثبات الالتزامات المالية (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عند استنفاده، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

ع) الزكاة

تحسب الزكاة على أساس قواعد وأنظمة الزكاة المطبقة في المملكة العربية السعودية وتعد التزاماً على المساهمين يتم خصمها من الأرباح الموزعة المستقبلية، ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ف) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفق أسس إكوتارية طبقاً لاحكام نظام العمل والعمال السعودي. يتم ادراج هذه المبالغ ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

ق) أسهم الخزينة

تسجل أسهم الخزينة بالتكلفة و تعرض كبنء مضموم من حقوق الملكية بعد تعديلها لتشمل جميع تكاليف تملك تلك الأسهم، وتوزيعات الأرباح، وأرباح أو خسائر بيع الأسهم. يتم إثبات هذه الأسهم بمبلغ يعادل المبلغ المدفوع لاحقاً بعد شرائها.

ر) خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال الشركة التابعة له ويشمل ذلك بعض صناديق الاستثمار، ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة، وتدرج حصة المصرف في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع في قائمة المركز المالي الموحدة.

لا تعد الموجودات المستثمرة للغير موجودات خاصة بالمصرف أو الشركة التابعة وبالتالي لا تدرج في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف.

4 - النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
359,352	689,227	نقد في الصندوق
1,003,478	1,672,223	وديعة نظامية
140	112	حساب جاري
-	270,000	حساب إدارة النقد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
49,811	133,394	أخرى
1,412,781	2,764,956	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، لذا فهي لا تعد جزءاً من النقد وما يماثله.

5 - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
27,403	23,963	حسابات جارية
3,975,925	8,983,850	مرابحات مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى
4,003,328	9,007,813	الإجمالي

6 - الاستثمارات

2011	2012	إيضاح	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)		
2,649,934	900,000		مرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي (بالتكلفة المطفأة)
695,407	987,979	1.6	استثمارات متاحة للبيع
25,440	28,277	2.6	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل
57,500	43,987	3.6	استثمارات في شركة زميلة
3,428,281	1,960,243	4.6	الإجمالي

1.6 - الاستثمارات المتاحة للبيع

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
334,000	334,167	صكوك
226,114	418,077	أسهم
135,293	235,735	أخرى
695,407	987,979	الإجمالي

الاستثمارات أعلاه هي أدوات مالية متداولة وتشمل استثمارات بقيمة 98.3 مليون ريال (2011م: 83.9) في صناديق الاستثمار المشتركة المدرجة خارج المملكة العربية السعودية.

2.6 الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

وهي عبارة عن استثمارات في أسهم مدرجة في السوق المحلية.

3.6 الاستثمارات في شركة زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركة الزميلة حصة المصرف في الاستثمار (28.75٪) في شركة الإنماء طوكيو مارين (شركة تأمين تعاوني) برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال سعودي، وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم (1010342537) وتاريخ 28 رجب 1433هـ الموافق 18 يونيو 2012م.

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
-	57,500	الرصيد في بداية السنة
57,500	-	تكلفة التملك
-	(13,513)	حصة في الخسارة غير الموزعة
57,500	43,987	الإجمالي

4.6 تحليل الاستثمارات حسب النوع

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
2,649,934	900,000	استثمارات ذات عائد ثابت
334,000	334,167	استثمارات ذات عائد متغير
251,554	446,355	أسهم شركات
192,793	279,721	أخرى
3,428,281	1,960,243	الإجمالي

5.6 تحليل بالاستثمارات حسب الأطراف الأخرى

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
2,802,047	1,189,821	حكومية وشبه حكومية
626,234	770,422	شركات
3,428,281	1,960,243	الإجمالي

6.6 تحليل الاستثمارات حسب جودة الائتمان

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
2,983,934	1,234,167	استثمارات من الدرجة الأولى
444,347	726,076	أسهم شركات وأخرى
3,428,281	1,960,243	الإجمالي

7 - التمويل، صافي (المسجل بالتكلفة المطفأة)

(بآلاف الريالات السعودية)					2012
الصافي	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
6,253,528	(77,985)	6,313,513	122,125	6,191,388	أفراد
31,154,525	-	31,154,525	-	31,154,525	شركات
37,390,053	(77,985)	37,468,038	122,125	37,345,913	الإجمالي
(203,553)					مخصص جماعي
37,186,500					التمويل، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)					2011
الصافي	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
4,271,547	(5,801)	4,277,348	10,134	4,267,214	أفراد
21,110,295	-	21,110,295	-	21,110,295	شركات
25,381,842	(5,801)	25,387,643	10,134	25,377,509	الإجمالي
(121,933)					مخصص جماعي
25,259,909					التمويل، صافي

1.7 حركة مخصص انخفاض التمويل

(بآلاف الريالات السعودية)			2012
الإجمالي	الشركات	الأفراد	
5,801	-	5,801	الرصيد في بداية السنة
73,326	-	73,326	مضاف خلال السنة
(569)	-	(569)	تمويل معدوم خلال السنة
(573)	-	(573)	مبالغ مستردة مجانية سابقاً
77,985	-	77,985	الرصيد في نهاية السنة
203,553	144,725	58,828	مخصص جماعي
281,538	144,725	136,813	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)			2011
الإجمالي	الشركات	الأفراد	
-	-	-	الرصيد في بداية السنة
5,801	-	5,801	مضاف خلال السنة
-	-	-	تمويل معدوم خلال السنة
-	-	-	مبالغ مستردة مجانية سابقاً
5,801	-	5,801	الرصيد في نهاية السنة
121,933	98,778	23,155	مخصص جماعي
127,734	98,778	28,956	الإجمالي

2.7 الجودة الائتمانية لمحفظه التمويل

لأغراض التصنيف الداخلي للمخاطر يستخدم المصرف أداة تحليل المخاطر KMV المصدرة من قبل موديز، وتمكن هذه الأداة المصرف من تخصيص درجة مخاطر داخلية لكل عميل تمويل وهي تستخدم من قبل الكثير من البنوك الرائدة عالمياً وداخل المملكة العربية السعودية.

نظام التصنيف الداخلي للمخاطر يعطي مؤشرات عن احتمالات تعثر السداد لفترة سنة. إن محفظة تمويل قطاع الأفراد لا تخضع لأداة تحليل المخاطر KMV.

تحدد سياسة المصرف الائتمانية 10 درجات للجودة الائتمانية بحيث يعطى الرقم 1 لأعلى جودة ائتمانية والرقم 10 لأسوأ جودة ائتمانية. وكجزء من سياسة التمويل في المصرف فإن العملاء الذين يحصلون على درجة مخاطر من 1 إلى 6 فقط مؤهلين للحصول على تمويل.

1.2.7 الأرصدة غير المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

2011	2012	الايضاح	مقياس المصرف للمخاطر
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)		
13,692,403	20,023,958	استثمارات من الدرجة الأولى	4 - 1
7,413,265	11,002,850	استثمارات دون الدرجة الأولى	6 - 5
-	-	استثمارات تحت المتابعة	7
21,105,668	31,026,808		
4,251,505	6,182,155	استثمارات غير مصنفة (قطاع الأفراد)	
25,357,173	37,208,963		الإجمالي

إلى حد كبير خالية من مخاطر الائتمان، بشكل استثنائي قوية من حيث جودة الائتمان، ممتاز من حيث نوعية مخاطر الائتمان، جيد جدا من حيث نوعية مخاطر الائتمان.	مقياس المصرف للمخاطر من (4-1) يمثل
جيدة ومرضية من حيث جودة الائتمان.	مقياس المصرف للمخاطر من (6-5) يمثل
تحت المتابعة.	مقياس المصرف للمخاطر 7 يمثل

2.2.7 تحليل أعمار التمويل (أرصدة متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة)

(بآلاف الريالات السعودية)			2012
الإجمالي	الشركات	الأفراد	
133,752	127,294	6,458	من 1 - 30 يوما
3,198	423	2,775	من 31 - 90 يوما
-	-	-	من 91 - 180 يوما
-	-	-	أكثر من 180 يوما
136,950	127,717	9,233	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)			2011
الإجمالي	الشركات	الأفراد	
19,287	4,627	14,660	من 1 - 30 يوما
1,049	-	1,049	من 31 - 90 يوما
-	-	-	من 91 - 180 يوما
-	-	-	أكثر من 180 يوما
20,336	4,627	15,709	الإجمالي

3.7 فيما يلي تحليلاً لمخاطر تركيزات التمويل ومخصص الانخفاض في القيمة المتعلقة بها، حسب القطاعات الاقتصادية:

(بآلاف الريالات السعودية)				2012
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
7,457,331	-	-	7,457,331	حكومية وشبه حكومية
3,607,481	-	-	3,607,481	تصنيع
1,169,131	-	-	1,169,131	كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية
11,183,309	-	-	11,183,309	بناء وإنشاءات وعقارات
2,123,606	-	-	2,123,606	خدمات
6,235,528	(77,985)	122,125	6,191,388	تمويل الأفراد
3,982,905	-	-	3,982,905	تجارة
1,630,762	-	-	1,630,762	أخرى
37,390,053	(77,985)	122,125	37,345,913	
(203,553)				مخصص جماعي
37,186,500				التمويل، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)				2011
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	التمويل غير العامل	التمويل العامل	
6,346,022	-	-	6,346,022	حكومية وشبه حكومية
2,404,380	-	-	2,404,380	تصنيع
1,184,283	-	-	1,184,283	كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية
5,798,764	-	-	5,798,764	بناء وإنشاءات وعقارات
1,197,826	-	-	1,197,826	خدمات
4,271,547	(5,801)	10,134	4,267,214	تمويل الأفراد
2,869,172	-	-	2,869,172	تجارة
1,309,848	-	-	1,309,848	أخرى
25,381,842	(5,801)	10,134	25,377,509	
(121,933)				مخصص جماعي
25,259,909				التمويل، صافي

4.7 يشمل التمويل مستحقات الإجارة (ينطبق عليها تعريف الإجارة التمويلية) وهي كما يلي

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
399,381	644,251	أقل من سنة
2,273,583	6,067,954	من سنة إلى 5 سنوات
4,825,729	9,839,950	أكثر من 5 سنوات
7,498,693	16,552,155	إجمالي مستحقات عقود الإجارة التمويلية
(1,156,051)	(4,339,563)	العائد غير المكتسب عن عقود الإجارة التمويلية
(1,458)	(1,583)	مخصص الإنخفاض
6,341,184	12,211,009	صافي المستحقات من الإجارة التمويلية

8 - الممتلكات والمعدات، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)					
التكلفة	أراضي ومباني	تحسينات المباني المستأجرة	أثاث ومعدات	الإجمالي 2012	الإجمالي 2011
الرصيد في بداية السنة	569,965	192,514	897,038	1,659,517	1,363,759
الإضافات	76,123	33,909	108,801	218,833	335,656
الاستبعادات	-	-	-	-	(39,898)
الرصيد في نهاية السنة	646,088	226,423	1,005,839	1,878,350	1,659,517
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد في بداية السنة	5,114	35,458	239,700	280,272	170,564
المحمل للسنة	7,808	21,965	120,481	150,254	123,746
الاستبعادات	-	-	-	-	(14,038)
الرصيد في نهاية السنة	12,922	57,423	360,181	430,526	280,272
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر	633,166	169,000	645,658	1,447,824	1,447,824
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر	564,851	157,056	657,338	1,379,245	1,379,245

تتضمن الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2012م أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 98 مليون ريال (2011م: 123 مليون ريال). يتضمن بند الأثاث والمعدات موجودات خاصة بتقنية المعلومات كما يلي:

موجودات خاصة بتقنية المعلومات	ملموس	غير ملموس	الإجمالي
التكلفة	367,325	526,734	894,059
الاستهلاك/الإطفاء المتراكم	(143,692)	(164,454)	(308,146)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2012م	223,633	362,280	585,913
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2011م	213,292	380,124	593,416

9 - موجودات أخرى

إيضاح	2012	2011
	(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)
الدخل المستحق المدين:		
- الاستثمارات	56,878	37,510
- التمويل	396,372	392,025
إجمالي	453,250	429,535
زكاة مدفوعة/مستحقة من المساهمين	792,310	607,005
إيجارات مدفوعة مقدماً	23,746	22,330
دفعات مقدمة للموردين	20,366	9,355
مصاريف مدفوعة مقدماً أخرى	31,463	30,635
أخرى	325,982	200,962
الإجمالي	1,647,117	1,299,822

10 - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
21,000	-	حساب إدارة النقد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,235,000	2,141,291	مراibحات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
186,876	273,241	حسابات جارية في البنوك الأجنبية
2,442,876	2,414,532	الإجمالي

11 - ودائع العملاء

(أ) تتكون ودائع العملاء مما يلي:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
8,961,924	19,511,453	ودائع تحت الطلب
7,530,095	9,972,540	استثمارات عملاء لأجل
1,284,265	2,729,619	حسابات عملاء أخرى
17,776,284	32,213,612	الإجمالي

يشمل رصيد حسابات عملاء أخرى تأمينات الاعتمادات وخطابات الضمان.

(ب) تشمل ودائع العملاء أعلاه على ودائع بالعملة الأجنبية كما يلي:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
738,272	2,262,822	ودائع تحت الطلب
344,205	2,510,284	استثمارات عملاء لأجل
1,160,569	2,601,537	حسابات عملاء أخرى
2,243,046	7,374,643	الإجمالي

12 - مطلوبات أخرى

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
		أرباح مستحقة دائنة:
27,272	29,152	- استثمارات عملاء لأجل
895	665	- أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
28,167	29,817	إجمالي
117,144	152,340	مصاريف مستحقة الدفع
235,261	2,036,334	شيكات صادرة
95,001	86,816	ذمم دائنة
180,656	377,747	إيجارات مقبوضة مقدماً
13,956	39,058	أخرى
670,185	2,722,112	الإجمالي

13 - رأس المال

يتكون رأس مال المصرف المصرح به، والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم (2011م: 1,500 مليون سهم)، بقيمة اسمية 10 ريال للسهم الواحد.

فيما يلي بيان بملكية رأس مال المصرف

نسبة الملكية		
2011	2012	
10.71 %	10.71 %	المؤسسة العامة للتقاعد
10.00 %	10.00 %	صندوق الاستثمارات العامة
10.00 %	10.00 %	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
69.29 %	69.29 %	العموم
100.00 %	100.00 %	الإجمالي

14 - الاحتياطي النظامي

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يبلغ رصيد الاحتياطي ما يساوي رأس المال المدفوع للمصرف. عليه تم تحويل مبلغ قدره 183.3 مليون ريال من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي (2011م : 107.8 مليون ريال). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حالياً.

15 - أسهم الخزينة

تم شراء هذه الأسهم، بعد الحصول على الموافقات اللازمة، وذلك وفاءً للالتزامات المتعلقة بالبرامج التحفيزية والمحسوبة على أساس دفعات الأسهم للموظفين و التي من المتوقع ان تنطلق قريباً.

16 - التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية:

لم تكن هناك أي دعاوى قضائية هامة مقامة ضد المصرف كما في 31 ديسمبر 2012م.

(ب) الارتباطات الرأسمالية:

كما في 31 ديسمبر 2012م، لدى المصرف ارتباطات رأسمالية قدرها 93.8 مليون ريال (2011م : 119 مليون ريال)، وتتعلق بالتملكات والمعدات.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان:

تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، والقبولات، والالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان غير المستخدم. إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، التي تعتبر ضمانات بالسداد غير قابلة للنقض من قبل المصرف في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها الاستثمارات والتمويل. تقل المتطلبات النقدية بموجب الضمانات والاعتمادات المستندية كثيراً عن المبلغ الملتزم به لأن المصرف لا يتوقع بشكل عام أن يقوم الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية بشكل عام مضمونة بالموجودات التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع المصرف تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة

(بالآلاف الريالات السعودية)					2012
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أقل من 3 أشهر	
3,586,140	-	44,100	481,195	3,060,845	اعتمادات مستندية
2,517,335	15,015	674,012	1,690,369	137,939	خطابات ضمان
239,365	-	-	644	238,721	قبولات
1,854,432	-	-	1,854,432	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
8,197,272	15,015	718,112	4,026,640	3,437,505	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)					2011
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أقل من 3 أشهر	
2,256,804	-	109,035	520,585	1,627,184	اعتمادات مستندية
3,608,702	160	2,018,959	983,502	606,081	خطابات ضمان
351,933	-	-	17,175	334,758	قبولات
1,621,666	-	-	1,621,666	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
7,839,105	160	2,127,994	3,142,928	2,568,023	الإجمالي

(2) فيما يلي تحليلاً بالتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الاطراف الاخرى:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
-	137,905	حكومية وشبه حكومية
7,012,628	7,427,788	شركات
826,477	631,579	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
7,839,105	8,197,272	الإجمالي

(3) بلغ الجزء غير المستخدم من الارتباطات والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل المصرف والقائمة كما في 31 ديسمبر 2012م مبلغ 5,163 مليون ريال (2011م: 7,449 مليون ريال).

(د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

يبلغ الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمها المصرف كمستأجر كمايلي:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
205	325	أقل من سنة واحدة
48,276	175,337	من سنة إلى 5 سنوات
300,087	198,334	أكثر من 5 سنوات
348,568	373,996	الإجمالي

17 - الدخل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، صافي

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
		الدخل من الاستثمارات والتمويل:
9,603	7,358	استثمارات (مرايبات مع مؤسسة النقد العربي السعودي)
1,200	6,299	استثمارات في صكوك
84,368	93,065	مرايبات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,089,312	1,528,648	تمويل
1,184,483	1,635,370	الإجمالي
		عائد على استثمارات لأجل:
(70,278)	(110,410)	استثمارات عملاء لأجل
(2,639)	(7,833)	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(72,917)	(118,243)	إجمالي
1,111,566	1,517,127	الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي

18 – أتعاب الخدمات المصرفية، صافي

2011 (بآلاف الريالات السعودية)		2012 (بآلاف الريالات السعودية)		
				دخل الأتعاب والخدمات المصرفية الأخرى:-
178,463		131,110		تمويل شركات وإستشارات
38,482		31,851		خدمات تجارية
43,337		83,356		خدمات البطاقات
16,737		34,995		خدمات بنكية أخرى
277,019		281,312		إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
				مصاريف الأتعاب والخدمات المصرفية الأخرى:-
(18,905)		(37,259)		خدمات البطاقات
(1,490)		(1,198)		أتعاب أخرى
256,624		242,855		

19 – رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المصرف والمحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتعويضات الموظفين.

(بآلاف الريالات السعودية)										فئات الموظفين
التعويض غير الثابت المدفوع						التعويض الثابت		عدد الموظفين		
إجمالي		أسهم		نقد						
2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	
5,962	7,566	-	-	5,962	7,566	18,194	24,595	13	14	مدراء تنفيذيون - يجب الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي
13,348	14,584	-	-	13,348	14,584	84,675	103,972	224	326	موظفون يقومون بإدارة المخاطر
3,370	4,703	-	-	3,370	4,703	27,654	37,917	95	107	موظفون يقومون بأدوار رقابية
32,224	25,682	-	-	32,224	25,682	217,039	215,323	1,077	1,105	موظفون آخرون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفون ب عقود خارجية (يقومون بأدوار المخاطر)
54,904	52,535	-	-	54,904	52,535	347,562	381,807	1,409	1,552	المجموع
						87,365	66,759			التعويض المتغير المستحق
						10,642	23,695			مزايا موظفين أخرى
54,904	52,535	-	-	54,904	52,535	445,569	472,261	1,409	1,552	الإجمالي

1.19 – السمات الأساسية لسياسة التعويضات

كجزء مكمل لسياسة التعويضات الخاصة بالمصرف، يتم اتباع سياسات تعويضات مناسبة تتفق مع التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمبادئ والمعايير الموضوعية من قبل مجلس الاستقرار المالي.

لقد قام المصرف بتطبيق سياسة "لجنة الترشيحات والمكافآت" وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة تقوم بدراسة سياسات التعويضات والمكافآت بالمصرف وتقديم التوصيات للمجلس بشأنها.

يقوم المصرف أثناء إعداد وتطبيق السياسات أعلاه بالتأكد من مراعاتها للمخاطر المتعلقة بالسيولة والتوقيت الزمني للإيرادات. لقد قام المصرف باتباع نظام ثابت ومتغير بخصوص التعويضات، إن النظام المتغير يتماشى مع الأداء الكلي للمصرف ومع الأداء المتعلق بكل وظيفة حسب تقييم الاداء.

يقوم المصرف بمراجعة سياسات التعويضات والمكافآت الخاصة به بصورة دورية ويقوم بإجراء التعديلات عند الضرورة.

20 – ربح السهم

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض وذلك بتقسيم صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة والبالغة 1,485 مليون سهم كما في نهاية السنة.

21 - الزكاة

قدم المصرف إقراراته الزكوية لجميع السنوات السابقة حتى العام 2011م لمصلحة الزكاة والدخل، وبلغت الزكاة المقدرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م 47 مليون ريال، هذا بالإضافة إلى مبلغ إجمالي قدره 792 مليون ريال سدد عن الأعوام السابقة والتي سيتم خصمها من الأرباح الموزعة المستقبلية (0.56 ريال لكل سهم).

22 - النقد وما يماثله

يتكون النقد وما يماثله المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي :

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
359,352	689,227	نقد في الصندوق
49,951	403,506	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية
75,994	5,773,169	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
485,297	6,865,902	الإجمالي

23 - القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بقطاعات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل متخذي القرار التنفيذيين والمكون من الرئيس التنفيذي وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقويم أدائها. قامت الإدارة بمراجعة أساسيات القطاعات التشغيلية التي كانت تستخدم لتوزيع المصروفات، الإيرادات، الموجودات والمطلوبات المشتركة والتي كانت تدرج في بند «أخرى»، وتم إعادة توزيعها على قطاعات الأعمال. وعليه فقد تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة. يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيس في المملكة العربية السعودية. تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط المعتمدة من الإدارة. تتمثل غالبية موجودات ومطلوبات القطاعات من موجودات ومطلوبات تشغيلية. ولأغراض إدارية، يتكون المصرف من القطاعات أدناه:

(أ) قطاع الأفراد:

يشمل التمويل والودائع والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

(ب) قطاع الشركات:

يشمل التمويل والودائع والمنتجات الأخرى والخدمات المقدمة للشركات وكبار العملاء.

(ج) قطاع الخزينة:

يشمل المراجعات مع البنوك واستثمارات وخدمات الخزينة.

(د) قطاع الاستثمار والوساطة:

شمل إدارة محافظ الاستثمار وخدمات الوساطة والنشاطات المتعلقة بإدارة الموجودات التي تشمل التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

يحمل/يقيد الربح على القطاعات التشغيلية باستخدام نظام تسعير تحويل الأموال مطور داخلياً في المصرف وهو مقارب لسعر تكلفة الأموال.

فيما يلي تحليل لموجودات ومطلوبات ودخل ونتائج المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

(بآلاف الريالات السعودية)					2012
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
54,014,453	469,027	13,267,994	32,754,572	7,522,860	إجمالي الموجودات
37,350,256	290,500	10,728,972	11,263,756	15,067,028	إجمالي المطلوبات
1,517,127	2,246	301,592	814,616	398,673	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
308,927	36,039	54,049	163,784	55,055	أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات أخرى، صافي
1,826,054	38,285	355,641	978,400	453,728	إجمالي دخل العمليات
154,373	-	-	45,947	108,426	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
150,254	816	23,028	59,891	66,519	الاستهلاك والإطفاء
774,755	34,566	97,695	243,215	399,279	مصاريف العمليات الأخرى
1,079,382	35,382	120,723	349,053	574,224	إجمالي مصاريف العمليات
746,672	2,903	234,918	629,347	(120,496)	صافي دخل/(خسارة) العمليات
(13,513)	-	(13,513)	-	-	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
733,159	2,903	221,405	629,347	(120,496)	صافي الدخل/(الخسارة)

(بآلاف الريالات السعودية)					2011
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
36,783,366	305,460	8,880,891	22,507,701	5,089,314	إجمالي الموجودات
20,889,345	112,883	6,662,662	3,829,831	10,283,969	إجمالي المطلوبات
1,111,566	2,350	249,835	587,070	272,311	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
276,703	12,901	17,102	218,144	28,556	أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات أخرى، صافي
1,388,269	15,251	266,937	805,214	300,867	إجمالي دخل العمليات
124,734	-	-	98,778	25,956	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
123,746	871	25,423	57,108	40,344	الاستهلاك والإطفاء
708,455	39,087	115,621	261,949	291,798	مصاريف العمليات الأخرى
956,935	39,958	141,044	417,835	358,098	إجمالي مصاريف العمليات
431,334	(24,707)	125,893	387,379	(57,231)	صافي دخل/(خسارة) العمليات
-	-	-	-	-	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
431,334	(24,707)	125,893	387,379	(57,231)	صافي الدخل/(الخسارة)

فيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

(بآلاف الريالات السعودية)					2012
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
48,110,470	157,286	10,766,685	31,007,142	6,179,357	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
8,197,272	-	-	8,197,272	-	التعهدات والإلتزامات المحتملة
56,307,742	157,286	10,766,685	39,204,414	6,179,357	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)					2011
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	
33,729,273	276,532	8,205,343	20,997,338	4,250,060	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
7,839,105	-	-	7,839,105	-	التعهدات والإلتزامات المحتملة
41,568,378	276,532	8,205,343	28,836,443	4,250,060	الإجمالي

تتكون مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف من القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي، باستثناء النقد، الممتلكات والمعدات والموجودات الأخرى. تشمل مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة.

24 - مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية للمصرف، وتعرف على أنها المخاطر الناتجة عن إخفاق الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند إستحقاقها مما قد يؤدي إلى تكبد المصرف لخسائر مالية.

في حين أن معظم التعرضات لمخاطر الائتمان تنشأ بصورة أساسية من التمويل والاستثمار، يوجد أيضاً تعرضات للمخاطر في بعض التعاملات بالأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل الضمانات، والاعتمادات المستندية، والارتباطات، والقبولات.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان بفعالية من خلال بناء سياسات لمخاطر الائتمان والتي تضع ضوابط للأسواق المستهدفة، ومعايير قبول المخاطر، والإفصاحات المطلوبة من العملاء، ومعايير العناية المهنية ذات العلاقة، وحدود التركيز، والإدارة اليومية للحسابات، وإكتشاف المشاكل وإجراءات المعالجة المناسبة لها.

وبالنسبة للائتمان المتعلق بقطاع الشركات، يوجد نظام تقييم داخلي يعتمد على بيانات «Moody's KMV» لاحتساب درجة المخاطر وإحتمالات التعثر لكل عميل من العملاء، أما المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية فهي تحدد عبر التقييم الخارجي.

ولضمان سلامة الفحص الائتماني، وأخذ مخاطر الائتمان بالإعتبار، يوجد لدى المصرف مجموعة مستقلة لإدارة المخاطر تدار من قبل مدير عام إدارة المخاطر، وهي تتولى مهام تطبيق ومتابعة سياسة مخاطر الائتمان، وعمليات الائتمان وما يتعلق بها من مستندات بعد اعتمادها، كما تتولى مسؤولية متابعة أي مشاكل ائتمانية قد تطرأ في تمويل العملاء.

تم تحليل الاستثمارات في الإيضاح رقم (6)، وبالنسبة لتفاصيل مكونات التمويل يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم (7)، وبالنسبة للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم (16).

1.24 التركيز الجغرافي لمخاطر الموجودات المالية، ومخاطر الائتمان، والمطلوبات المالية والتعهدات والالتزامات المحتملة

(بالآلاف الريالات السعودية)					2012
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
الموجودات المالية					
2,764,956	-	-	-	2,764,956	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
9,007,813	6,046	953,236	3,470,694	4,577,837	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,960,243	-	98,290	-	1,861,953	استثمارات
37,186,500	-	-	-	37,186,500	تمويل، صافي
1,571,542	-	-	-	1,571,542	موجودات أخرى
52,491,054	6,046	1,051,526	3,470,694	47,962,788	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية					
2,414,532	550,460	85	461,250	1,402,737	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,213,612	-	-	-	32,213,612	ودائع العملاء
2,344,364	-	-	-	2,344,364	مطلوبات أخرى
36,972,508	550,460	85	461,250	35,960,713	إجمالي المطلوبات المالية
8,197,272	-	-	-	8,197,272	التعهدات والالتزامات المحتملة
3,142,477	-	-	-	3,142,477	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

(بالآلاف الريالات السعودية)					2011
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
الموجودات المالية					
1,412,781	-	-	-	1,412,781	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,003,328	27,403	937,504	2,388,446	649,975	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,428,281	-	84,003	-	3,344,278	استثمارات
25,259,909	-	-	-	25,259,909	تمويل، صافي
1,237,503	-	-	-	1,237,503	موجودات أخرى
35,341,802	27,403	1,021,507	2,388,446	31,904,446	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية					
2,442,876	-	186,876	1,110,000	1,146,000	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,776,283	-	-	-	17,776,283	ودائع العملاء
670,185	-	-	-	670,185	مطلوبات أخرى
20,889,344	-	186,876	1,110,000	19,592,468	إجمالي المطلوبات المالية
7,839,105	-	-	-	7,839,105	التعهدات والالتزامات المحتملة
2,607,645	-	-	-	2,607,645	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

2.24 - التوزيع الجغرافي لتركزات التمويل غير العامل ومخصص خسائر التمويل:

(بآلاف الريالات السعودية)					2012
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
122,125	-	-	-	122,125	التمويل غير العامل، صافي
281,538	-	-	-	281,538	مخصص انخفاض خسائر التمويل

(بآلاف الريالات السعودية)					2011
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
10,134	-	-	-	10,134	التمويل غير العامل، صافي
127,734	-	-	-	127,734	مخصص انخفاض خسائر التمويل

25 - مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في محددات السوق مثل أسعار الأسهم، معدل العائد، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار البضائع. ويصنف المصرف تعرضاته لمخاطر السوق إلى «مخاطر سوق متاجرة» و «مخاطر سوق غير متعلقة بالمتاجرة».

1.25 مخاطر سوق المتاجرة

يتعرض المصرف لمخاطر سوق المتاجرة بنسبة طفيفة على محفظة الأسهم المملوكة له بالعملة المحلية والتي تقوّم بشكل مستمر حسب أسعار السوق ويؤخذ أثر تقييم تلك الأسهم كربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

2.25 مخاطر سوق غير متعلقة بالمتاجرة

تنشأ عادة من التغير في معدلات العوائد، وقد تنشأ أيضاً ولكن بحدود بسيطة عن طريق مخاطر العملات الأجنبية. وقد يتعرض المصرف لتلك المخاطر نتيجة التغير في أسعار الأسهم المحتفظ بها «كأدوات مالية متاحة للبيع».

أ) مخاطر معدل العائد

تنشأ تلك المخاطر تبعاً للتغير في معدلات العوائد والتي تؤثر إما في القيم العادلة أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وحيث أن المصرف لا يمكنه الدخول في معاملات تحوط لتغطية مخاطر معدل العائد، تقوم إدارة الخزينة بأخذ تكلفة الأموال في الاعتبار وتعديل هوامش الأرباح تبعاً لطول مدد معاملات التمويل.

وعلى إعتبار ترابط مكونات موجودات ومطلوبات المصرف فإن الموجودات الحساسة لمعدل العائد أعلى بكثير من المطلوبات الحساسة لمعدل العائد، وعليه فإن أي ارتفاع في معدل العائد خلال فترة الأثنا عشر شهراً القادمة لن يكون له أثر سلبي جوهري على قائمة الدخل الشامل الموحدة للمصرف.

حساسية العائد على بنود الموجودات، المطلوبات والبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي

يقوم المصرف بإدارة آثار مختلف المخاطر المصاحبة للتقلبات في مستويات معدلات الربح السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف معدلات الربح السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية بالنسبة لعمليات التمويل بالريال السعودي، ومعدلات الربح السائدة بين البنوك في لندن بالنسبة لعمليات التمويل بالدولار الأمريكي وذلك كمعدل معياري لتواريخ الاستحقاق المختلفة، وفي حال عدم توفر معدلات العائد المعيارية في عمليات تبادل فعلية في الأسواق، يتم أخذ معدلات تكلفة الأموال المقدمة من مجموعة الخزينة. يقوم المصرف باحتساب معدلات الربح على أساس الأسعار السائدة بين البنوك وعلى أساس استحقاق التمويل (يتطلب التمويل طويل الأجل عادة معدل ربح أعلى). يلخص الجدول أدناه تعرض المصرف لمخاطر معدلات الربحية ويتضمن الجدول القيمة الدفترية للأدوات المالية للمصرف مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار أو تواريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

(بآلاف الريالات السعودية)						2012
الإجمالي	غير مرتبط بأرباح	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
2,764,956	2,764,956	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
9,007,813	23,963	-	562,538	1,892,494	6,528,818	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,960,243	726,076	334,167	-	900,000	-	استثمارات
37,186,500	-	2,670,682	19,250,460	8,231,671	7,033,687	تمويل، صافي
1,447,824	1,447,824	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,647,117	1,647,117	-	-	-	-	موجودات أخرى
54,014,453	6,609,936	3,004,849	19,812,998	11,024,165	13,562,505	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
2,414,532	273,241	-	-	-	2,141,291	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,213,612	22,241,072	-	-	6,103,293	3,869,247	ودائع العملاء
2,722,112	2,722,112	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
16,664,197	16,664,197	-	-	-	-	حقوق المساهمين
54,014,453	41,900,622	-	-	6,103,293	6,010,538	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(35,290,686)	3,004,849	19,812,998	4,920,872	7,551,967	حسابية العائد للبنود داخل قائمة المركز المالي
8,197,272	-	15,015	718,112	4,026,640	3,437,505	حسابية العائد للبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي
		3,019,864	20,531,110	8,947,512	10,989,472	إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد
		43,487,958	40,468,094	19,936,984	10,989,472	الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد

(بآلاف الريالات السعودية)						2011
الإجمالي	غير مرتبط بأرباح	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
1,412,781	1,412,781	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,003,328	27,403	-	1,339,772	2,233,150	403,003	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,428,281	57,500	334,000	-	1,911,390	1,125,391	استثمارات
25,259,909	-	8,854,666	11,226,129	2,655,514	2,523,600	تمويل، صافي
1,379,245	1,379,245	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,299,822	1,299,822	-	-	-	-	موجودات أخرى
36,783,366	4,176,751	9,188,666	12,565,901	6,800,054	4,051,994	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
2,442,876	207,876	-	-	-	2,235,000	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,776,284	10,246,189	-	-	6,044,622	1,485,473	ودائع العملاء
670,185	670,185	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
15,894,021	15,894,021	-	-	-	-	حقوق المساهمين
36,783,366	27,018,271	-	-	6,044,622	3,720,473	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(22,841,520)	9,188,666	12,565,901	755,432	331,521	حسابية العائد للبنود داخل قائمة المركز المالي
7,839,105	-	160	2,127,995	3,142,927	2,568,023	حسابية العائد للبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي
		9,188,826	14,693,896	3,898,359	2,899,544	إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد
		30,680,625	21,491,799	6,797,903	2,899,544	الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد

(ب) مخاطر العملات:

تنشأ تلك المخاطر عند تغير قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات. إن سياسة الخزينة في المصرف قد وضعت حدوداً علياً لأرصدة كل عملة أجنبية، وعلى الرغم من ذلك فقد يتعرض المصرف لمخاطر العملات بحدود طفيفة نسبياً نظراً لكون موجودات المصرف ومطلوباته مقومة بالريال السعودي أو بالدولار الأمريكي (بمستوى أقل) أو بعملات أخرى يرتبط سعر صرفها بالدولار الأمريكي.

يبين الجدول أدناه ملخصاً لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
		الموجودات
12,434	24,288	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
3,071,459	5,742,717	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
83,988	113,321	استثمارات
130,063	168,543	تمويل
29,420	52,836	موجودات أخرى
3,327,364	6,101,705	إجمالي مخاطر العملات على الموجودات
		المطلوبات
186,876	551,795	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,243,046	7,374,643	ودائع العملاء
328,086	114,670	مطلوبات أخرى
2,758,008	8,041,108	إجمالي مخاطر العملات على المطلوبات

يبين الجدول أدناه تحليلاً للعملات التي يتعرض المصرف بشأنها لمخاطر هامة كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
(201,718)	(2,734,649)	دولار أمريكي
(694)	(1,030)	يورو
(1,468)	3,067	درهم إماراتي
615,479	635,199	دينار بحريني
157,640	157,555	ريال قطري
117	455	أخرى
569,356	(1,939,403)	الإجمالي

ج) مخاطر أسعار الأسهم :

مخاطر أسعار الأسهم يقصد بها مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم، إن محفظة المصرف للأسهم المتاحة للبيع تقوم بشكل مستمر بأسعار السوق وأي ارتفاع أو انخفاض يتم إثباته في حينه في حقوق الملكية.

26 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي قد يواجهها المصرف في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية التي تسدد عن طريق النقد أو عن طريق موجودات مالية أخرى. إن مخاطر السيولة قد تنشأ في حالات عدم استقرار الأسواق أو في حالات تخفيض مستوى التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى انخفاض بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت إدارة المصرف بتنويع مصادر التمويل، كما تقوم إدارة المصرف بإدارة موجوداته أخذة في الاعتبار مدى توفر السيولة، بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد ملائم من النقد وما يماثله.

يلخص الجدول أدناه تواريخ الاستحقاقات التعاقدية الخاصة بموجودات ومطلوبات المصرف، تم تحديد تلك الاستحقاقات التعاقدية على أساس الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق التعاقدية كما في تاريخ إعداد القوائم المالية بدون النظر إلى المؤشرات التاريخية للإستحقاقات الفعلية. تمثل المبالغ المدرجة في البند (أ) من الجدول التدفقات النقدية التعاقدية بقيم «غير مضمومة»، والتي يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة الملازمة لها وفقاً لتدفقاتها النقدية المتوقعة بقيم «غير مضمومة».

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك و التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف لدى المؤسسة بوجبة نظامية تعادل 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من إجمالي استثمارات العملاء لأجل.

إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويكون هذا الإحتياطي من النقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

(أ) تحليل المطلوبات المالية حسب الفترة المتبقية للاستحقاقات التعاقدية

تلخص الجداول أدناه الإستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية على المصرف كما في 31 ديسمبر 2012م و2011م على أساس سداد الالتزامات التعاقدية بقيم غير مخصومة. ونظراً لأن مبالغ الأرباح المضمّنة في الجدول تمثل المبالغ التي تستحق في تاريخ الاستحقاق، فإن إجمالي المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه قد لا تتطابق مع المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحد.

(بآلاف الريالات السعودية)						2012
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
						المطلوبات وحقوق المساهمين
2,416,329	-	-	-	-	2,416,329	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,310,911	-	-	-	6,168,705	26,142,206	ودائع العملاء
2,722,112	2,722,112	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
16,664,197	16,664,197	-	-	-	-	حقوق المساهمين
54,113,549	19,386,309	-	-	6,168,705	28,558,535	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

(بآلاف الريالات السعودية)						2011
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
						المطلوبات وحقوق المساهمين
2,444,398	-	-	-	-	2,444,398	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,849,203	-	-	-	6,105,930	11,743,273	ودائع العملاء
670,185	670,185	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
15,894,021	15,894,021	-	-	-	-	حقوق المساهمين
36,857,807	16,564,206	-	-	6,105,930	14,187,671	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

(ب) يوضح الجدول أدناه الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

(بآلاف الريالات السعودية)						2012
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
2,764,956	-	-	-	-	2,764,956	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
9,007,813	-	-	562,538	1,892,494	6,552,781	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,960,243	43,987	334,167	653,812	900,000	28,277	استثمارات
37,186,500	-	6,862,080	22,419,929	4,694,092	3,210,399	تمويل، صافي
1,447,824	1,447,824	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,647,117	1,647,117	-	-	-	-	موجودات أخرى
54,014,453	3,138,928	7,196,247	23,636,279	7,486,586	12,556,413	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
2,414,532	-	-	-	-	2,414,532	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,213,612	-	-	-	6,103,293	26,110,319	ودائع العملاء
2,722,112	2,722,112	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
16,664,197	16,664,197	-	-	-	-	حقوق المساهمين
54,014,453	19,386,309	-	-	6,103,293	28,524,851	الإجمالي
8,197,272	-	15,015	718,112	4,026,640	3,437,505	التعهدات والالتزامات المحتملة

(بآلاف الريالات السعودية)						2011
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
1,412,781	-	-	-	-	1,412,781	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
4,003,328	-	-	1,339,772	2,233,150	430,406	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,428,281	57,500	334,000	-	1,911,390	1,125,391	استثمارات
25,259,909	-	8,854,666	11,226,129	2,655,514	2,522,600	تمويل، صافي
1,379,245	1,379,245	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,299,822	1,299,822	-	-	-	-	موجودات أخرى
36,783,366	2,736,567	9,188,666	12,565,901	6,800,054	5,492,178	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
2,442,876	-	-	-	-	2,442,876	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,776,284	-	-	-	6,044,622	11,731,662	ودائع العملاء
670,185	670,185	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
15,894,021	15,894,021	-	-	-	-	حقوق المساهمين
36,783,366	16,564,206	-	-	6,044,622	14,174,538	الإجمالي
7,839,105	-	160	2,127,995	3,142,927	2,568,023	التعهدات والالتزامات المحتملة

27 - المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن قصور أو فشل في الإجراءات الداخلية، أو الأنظمة الآلية، أو الموظفين، أو بفعل عوامل خارجية أخرى، وقد تقع بأي جزء من المصرف أو خلال أي نشاط فيه.

ولدى المصرف فريق لإدارة مخاطر التشغيل يتبعون لمجموعة إدارة المخاطر المستقلة والتي تتولى متابعة ورقابة حالات المخاطر التشغيلية في المصرف. وتسترشد هذه الوحدة بسياسة مخاطر التشغيل وإطار العمل الخاص بها.

ويجري العمل على وضع ومتابعة إطار متكامل لبيئة أعمال المصرف بغرض تنظيم قياس مخاطر التشغيل والتخفيف من آثارها، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتنفيذ برنامج إستمرارية الأعمال ومعالجة حالات الكوارث.

28 - مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

كون المصرف أحد المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد يتعرض المصرف لمخاطر عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية. وللتقليل من هذه المخاطر قام المصرف بوضع سياسات وإجراءات شاملة للإلتزام بذلك، إضافة إلى تشكيل هيئة شرعية وإدارة رقابة شرعية.

29 - مخاطر السمعة

تشمل أي آثار سيئة قد تقع على المصرف نتيجة سمعة سلبية عن منتجات المصرف أو خدماته، أو كفاءته، أو سلامة أعماله. وكون المصرف مصرفاً يلتزم بالضوابط والأحكام الشرعية في جميع أعماله فيعد عدم الإلتزام بذلك أحد أهم مسببات مخاطر السمعة، كما أن حالات الإختلاسات الكبيرة، وشكاوى العملاء، والعقوبات النظامية، والإنطباعات السلبية عن موقف وقدره المصرف المالية تعد مصادر أخرى لمخاطر السمعة. ويولي المصرف إهتماماً كبيراً لتلك المخاطر ويحرص على وضع الضوابط الكفيلة بالحد منها ومنعها.

30 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك وبشروط تعامل عادلة. وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدره.

إن القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي الموحدة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

31 - الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

أ) فيما يلي بيان بالأرصدة كما في 31 ديسمبر الناتجة عن تلك المعاملات المدرجة في القوائم المالية الموحدة:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
		أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة والصناديق الاستثمارية للمصرف و كبار المساهمين وشركاتهم:
203,844	215,793	تمويل
2,819,880	4,894,387	ودائع العملاء
3,487	6,851	مكافأة نهاية الخدمة
57,500	43,987	استثمارات
51,319	72,429	صناديق استثمارية تدار من قبل المصرف

ب) فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمة الدخل الشامل الموحدة:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
12,167	21,476	الدخل من التمويل
24,683	43,576	العائد على استثمارات عملاء لأجل
2,972	2,859	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة

تتفق السلف والمصاريف الخاصة بالمدرء التنفيذيين مع شروط التوظيف الاعتيادية.

ج) إجمالي التعويضات المدفوعة لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2011	2012	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
36,248	40,693	رواتب ومزايا موظفين قصيرة الاجل
901	3,364	مكافأة نهاية الخدمة

32 – كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف في الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي من قبل إدارة المصرف، وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8٪.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك بإستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال المؤهل مع الموجودات والالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي بإستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

2011	2012	بيان
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
32,345,614	43,940,575	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر
1,733,049	2,561,291	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر
2,216,522	4,773,266	مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر
36,295,185	51,275,132	إجمالي الركنة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر
15,897,254	16,608,419	رأس المال الأساسي
118,699	200,141	رأس المال المساند
16,015,953	16,808,560	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند
		نسبة كفاية رأس المال %
٪44	٪32	رأس المال الأساسي
٪44	٪33	رأس المال الأساسي والمساند

33 – إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 2

بناءً على متطلبات بازل 2، الركيزة الثالثة، يجب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع المصرف الإلكتروني (www.alinma.com) خلال ستين يوم عمل بعد 31 ديسمبر 2012م طبقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. لاتخضع هذه الإفصاحات لمراجعة مراجعي الحسابات الخارجيين للمصرف.

34 – إدارة الاستثمار وخدمات الوساطة

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال شركته التابعة من خلال صندوقين هما صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي، وصندوق الإنماء للأسهم السعودية ويبلغ إجمالي أصول الصندوقين 178.5 مليون ريال (2011: 76.4 مليون ريال).

35 – التغييرات المستقبلية في المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية

لقد ارتأى المصرف عدم الاتباع المبكر للتعديلات على المعايير التالية التي تم نشرها ويتعين على المصرف اتباعها اعتباراً من السنوات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م.

المعيار والتعديل	تاريخ السريان	وصف مختصر عن التعديل
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض القوائم المالية	01 يوليو 2012م	تتطلب التعديلات عرض بنود إيرادات شاملة أخرى بشكل منفصل والتي سيعاد تصنيفها لقائمة الدخل في المستقبل في حال توفر شروط محددة من تلك التي لن يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 9 - «الأدوات المالية»	01 يناير 2015م	يحتفظ ويبسط نموذج القياس المختلط ويحدد فئتين رئيسيتين لقياس الأصول المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على النشاط التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية. يتم الاستمرار في تطبيق الإرشادات التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي (39) بشأن انخفاض الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.
المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 10 - «القوائم المالية الموحدة»	01 يناير 2013م	يستحدث طريقة جديدة لتحديد الشركات المستثمر فيها والتي يجب توحيدها ويقدم نموذج واحد لتطبيقه في تحليل الرقابة على كافة الشركات.
المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 13 - «قياس القيمة العادلة»	01 يناير 2013م	لقد حل المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية محل الإرشادات المتعلقة بقياس القيمة العادلة التي تضمنها بشكل فردي المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية باعتباره مصدر وحيد لقياس القيمة العادلة. كما قام بتعريف، ووضع أطر، وحدد متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة. كما يوضح الكيفية التي يتم بموجبها قياس القيمة العادلة عندما تكون مطلوبة أو مسموح بها بموجب المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الأخرى. لم يستحدث المعيار أي متطلبات جديدة لقياس الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، ولم يحذف الاستثناءات المتعلقة بالتطبيق على طرق قياس القيمة العادلة الموجودة حالياً في بعض المعايير.

وفيما عدا المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم «9» ورقم «10» فإنه لا يتوقع بأن يكون للتعديل أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف فيما عدا القيام ببعض الإفصاحات الإضافية.


سيقوم المصرف بتقويم الآثار المترتبة على اتباع المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم «9» ورقم «10» في الوقت المناسب.

36 - أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

37 - اعتماد القوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية الموحدة بتاريخ 15 ربيع الأول 1434 هجرية الموافق 27 يناير 2013م.



بازل 2
الركيزة الثالثة

1. لمحة عامة

تتوافق الركيزة الثالثة من الإفصاح الخاص بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م لمصرف الإنماء («المصرف») مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي («الركيزة الثالثة») والقائمة على المبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي في ديسمبر 2009م.

2. نطاق التطبيق

تم إعداد هذا التقرير بعد التوحيد الكامل للمصرف والشركات التابعة والمملوكة له بالكامل

الشركة التابعة	ملكية المصرف	تاريخ الإنشاء
شركة الإنماء للاستثمار	100%	7 جمادى الثاني 1430 الموافق 31 مايو 2009م
شركة التنوير العقارية	100%	24 شعبان 1430 الموافق 15 أغسطس 2009م

3. وسيلة وموقع الإفصاح

يتم تناول الركيزة الثالثة من الإفصاح الخاص بالمصرف في التقارير المالية (القسم الخاص ببازل 2) وذلك في موقع المصرف الإلكتروني (www.alinma.com) وكتقرير منفصل في التقارير المالية السنوية بعد الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية.

4. أسس وتكرار الإفصاح

تم إعداد هذا المستند الخاص بالركيزة الثالثة للإفصاح بشكل متوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص الركيزة الثالثة ويجب أن يقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م. يتم الإبلاغ عن متطلبات الإفصاح النوعي بشكل سنوي.

5. هيكل رأس المال

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 15,000,000,000 ريال يتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 ريال سعودي للسهم الواحد. اعتباراً من 31 ديسمبر 2012م بلغت حقوق المساهمين 16,664 ريال سعودي.

1.5 الشركات التابعة والشقيقة

شركة الإنماء للاستثمار: يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض ويشمل الترخيص الممنوح لها العمل في مجال الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل بالإضافة إلى تقديم خدمات التعهد والحفظ والترتيب والاستشارات وإدارة الأصول. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 1,000 مليون ريال سعودي وقد تم الاكتتاب بـ 250 مليون ريال سعودي.

شركة التنوير العقارية: يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض وتم تأسيسها بهدف تسهيل عمليات تمويل الرهن العقاري وتحتفظ الشركة بملكية العقارات التي يتم تقديمها للمصرف كضمان مقابل التمويل التجاري المقدم منه. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 100,000 ريال سعودي وقد تم الاكتتاب فيه بالكامل من قبل المصرف.

شركة طوكيو ماريين السعودية: يقع مقر الشركة بمدينة الرياض ويشمل الترخيص الممنوح لها القيام بأعمال التأمين المتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية والأنظمة ذات العلاقة. يملك المصرف 28.75% من رأس مال الشركة البالغ 200 مليون ريال سعودي. بدأت الشركة عملياتها التجارية في 18 يونيو 2012م.

2.5 إمكانية تحويل رأس المال

لا توجد قيود أو عوائق رئيسية أخرى على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي داخل المجموعة.

6. كفاية رأس المال

يبين الجدول التالي المناهج المختلفة المعتمدة بالمصرف لحساب متطلبات رأس المال بموجب بازل 2 فيما يتعلق بمختلف أنواع المخاطر بموجب المحور الأول:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
المنهج المعياري	المنهج المعياري	المنهج الأساسي

بلغ معدل كفاية رأس مال المصرف 33% في 31 ديسمبر 2012م.

7. إدارة رأس المال

يعد الوضع القوي لرأس المال عامل ضروري لاستراتيجية أعمال المصرف ووضعه التنافسي. تركز استراتيجية المصرف الخاصة برأس المال على الاستقرار طويل الأمد والذي يهدف إلى بناء الأنشطة المصرفية الأساسية والاستثمار فيها. يسعى المصرف للمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لتحقيق الأهداف الآتية:

- تحمل المخاطر الأساسية لأعمال المصرف.
- تحسين النمو.
- الوفاء بمتطلبات رأس المال التي تنشأ بسبب صدمات السوق وظروف الضغط.

يتم وضع خطط العمل والخطط الاستراتيجية والتقييم الداخلي لرأس المال بشكل سنوي وتغطي فترة 3 سنوات على الأقل. تضمن تلك الخطط تقييم المخاطر القائمة على سياسة قابلية المصرف لتحمل المخاطر والمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لدعم استراتيجية المصرف. يؤخذ الآتي في الاعتبار:

- نمو الأنشطة الرئيسية للتمويل والاستثمار بناء على خطط الأعمال الخاصة بمختلف وحدات العمل (مصرفية الشركات والتجزئة والخبزينة).
- هيكل ومصادر التمويل والمطلوبات وحقوق المساهمين لدعم نمو الموجودات مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى المحافظة على وضع قوي للسيولة بناء على قواعد بازل 2 وبازل 3.
- المحافظة على متطلبات رأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال.

8. عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف

تتناول عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف العديد من القضايا مثل التخطيط لرأس المال وتقييم كافة أنواع المخاطر الجوهرية وتحليل متطلبات رأس المال وفقاً لمختلف سيناريوهات الضغط ورأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر الجوهرية الناشئة عن البيانات الحالية والمستقبلية للعمل والتنظيم الداخلي وطرق إدارة ما سبق على أساس مستمر. يتم، على مستوى المجموعة، تقييم الكفاية الكلية لرأس المال من خلال الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في فبراير 2011م. نتيجة لذلك، قام المصرف بتحديد المخاطر الجوهرية وتقييم مستويات رأس المال بما يتفق مع تلك المخاطر. يحدد الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف المستوى المطلوب لرأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمتوقعة للمجموعة المتعلقة برأس المال في ظل الظروف العادية وظروف الضغط. يتم إصدار التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل سنوي ويتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية/مجلس الإدارة.

1.8 التقييم الشامل للمخاطر وفقاً للإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف

- يتم تحديد وقياس الأنواع التالية للمخاطر وفقاً لمنهج التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف:
- المخاطر التي يتم استخلاصها بموجب الركيزة الأولى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل).
 - المخاطر التي لا يتم استخلاصها بالكامل بموجب الركيزة الأولى (المخاطر المتبقية).
 - المخاطر التي لا يتم وضعها في الاعتبار في الركيزة الأولى (مخاطر معدل الأرباح في السجلات المصرفية ومخاطر السيولة ومخاطر العمل والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر تركيز الائتمان).
 - العوامل الخارجية وتشمل التغييرات في البيئة الاقتصادية والأنظمة.

2.8 تقييم مخاطر الركيزة الأولى والركيزة الثانية

يقوم المصرف بتحديد وقياس المخاطر الخاصة به باستخدام الطرق التي تم اختبارها بشكل مناسب وتم اعتبارها مقبولة في الصناعة المصرفية. في حال كانت المخاطر صعبة التحديد والقياس بسبب عدم وجود تقنيات مقبولة بشكل عام لتحديد وقياس المخاطر، يتم الاستعانة بأراء الخبراء لتحديد حجم وأهمية المخاطر. تركز عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بعد ذلك على الضوابط النوعية في إدارة تلك المخاطر الجوهرية وغير القابلة للتحديد والقياس في الإطار العام للحوكمة المعمول بها من قبل المصرف. تشمل تلك القياسات النوعية ما يلي:

- طرق حوكمة ملائمة من خلال لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.
- نظم وإجراءات وضوابط داخلية ملائمة.
- استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر.
- الرصد والإبلاغ المستمر من خلال مختلف اللجان والمنتديات الإدارية.

3.8 اختبار الضغط

بدأ برنامج المصرف الخاص باختبار الضغط في العام 2012م وهو مضمن في إجراءات إدارة المخاطر ورأس المال. يعمل البرنامج كأداة متقدمة للمخاطر ورأس المال لفهم واستيعاب المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في الظروف الصعبة نوعاً ما والتي قد تنشأ بسبب عوامل اقتصادية واستراتيجية وسياسية وأخرى تتعلق ببيئة العمل.

وفقاً لسياسة المصرف الخاصة باختبار الضغط، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة في سبتمبر 2012م، يتم وضع نماذج للآثار السالبة المحتملة لاختبارات الضغط على ربحية المصرف وجودة الموجودات والسيولة والموجودات المرجحة المخاطر وكفاية رأس المال.

- يمكن القول بشكل أكثر تحديداً أن برنامج اختبار الضغط قد تم تصميمه لتحقيق الأهداف التالية:
- تسليط الضوء على القوى المحركة للأحداث ذات الصلة بالضغط والآثار المحتملة على تعرض المصرف للمخاطر وموقف السيولة وسمعة المصرف.
- تحديد الاستراتيجيات الرئيسية للتخفيف من آثار الأحداث والاختبارات ذات الصلة بالضغط.
- وضع نتائج الضغوط كمدخلات في عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف لتحديد كفاية رأس المال ورأس المال الكافي لمواجهة المخاطر.

تضم مجموعة العمل الخاصة باختبار الضغط مختلف فرق العمل في إدارة المخاطر وتقوم بوضع تقارير اختبار الضغط على جدول أعمال الإدارة العليا ولجان مجلس الإدارة (لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية) كما تناقش النتائج مع الجهات النظامية خلال الاجتماعات السنوية الثنائية.

9. إدارة المخاطر

تتغير بيئة المخاطر بشكل مستمر ويعزى ذلك لمجموعة من العوامل التي تتراوح ما بين مستوى المعاملات إلى الأحداث ذات الصلة بالاقتصاد الكلي الأمر الذي يستلزم الرصد والتقييم المستمر. مثلت المبادرات التي تمت بموجب برنامج بازل محفز ومساهم رئيسي في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في المصرف. تم إعداد الإطار العام لإدارة المخاطر خلال العام المالي 2011م والعام المالي 2012م لمواجهة التحديات والعوامل المشار إليها آنفاً كجزء من برنامج بازل.

المبادئ العامة الستة للمصرف الخاصة بإدارة المخاطر

تحدد تلك المبادئ الأسس الرئيسية للمساءلة والاستقلالية والهيكل والنطاق.

1. يقوم منهج إدارة المخاطر على ثلاث خطوط دفاع هي وحدات العمل الخاصة بتحمل المخاطر ووحدات مراقبة المخاطر ووحدة المراجعة الداخلية.
2. تعتبر وحدات تحمل المخاطر مسؤولة عن الإدارة اليومية للمخاطر الملازمة لأنشطة عملها بينما تعتبر وحدات مراقبة المخاطر مسؤولة عن إعداد الأطر الخاصة بإدارة المخاطر ووضع الأدوات والمنهج التي تهدف إلى تحديد وقياس ورصد ومراقبة واختبار المخاطر. تعتبر وحدة المراجعة الداخلية وحدة تكميلية وتقوم بتقديم ضمانات تتعلق بفعالية منهج إدارة المخاطر.
3. تظطلع إدارة المخاطر بالمصرف من خلال مدراء مخاطر الائتمان ومدير الائتمان ومدير عام المخاطر بمسؤولية مراجعة الاعتماد والتوقيع المشترك (من خلال لجنة الائتمان) على جميع المقترحات الرئيسية المتعلقة بالائتمان والتي يتم إعدادها والإشراف عليها والتوصية بها من قبل وحدة العمل. إضافة إلى ما سبق، تزود إدارة المخاطر جميع الإدارات ووحدات العمل بالاستشارات ذات الصلة بالمخاطر وعلى وجه التحديد الفئات الرئيسية للمخاطر وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر المتعلقة بالصناعة المصرفية والتي تجري مناقشتها في الركيزة الثانية من نظام بارل.
4. تضمن إدارة المخاطر أن سياسات المصرف الأساسية الخاصة بالمخاطر متسقة ومحدثة بالإضافة إلى أنها تحدد مستوى تحمل المخاطر من خلال السياسة المعتمدة لقابلية المصرف لتحمل المخاطر. تعتبر إدارة المخاطر مسؤولة أيضاً عن تطبيق مختلف سياسات المخاطر وقرارات العمل ذات الصلة التي يفوضها بها مجلس الإدارة.
5. تعتبر إدارة المخاطر مستقلة، من الناحية الوظيفية والتنظيمية، عن وحدات العمل والوحدات الأخرى المنوط بها تحمل المخاطر بالمصرف.
6. يتولى مجلس إدارة المصرف، عبر لجنة الموجودات والمطلوبات واللجنة التنفيذية، مسؤولية الإشراف على المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

10. السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر

تضع السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر، والتي تم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية، في الاعتبار مقدرة المصرف على تحمل المخاطر وما هو المركز المالي المطلوب بناء على سياسة المصرف ومتطلبات الجهات الإشرافية وقوة الأرباح الأساسية وسمعة المصرف وعلامته التجارية. تحدد تلك السياسة أيضاً التدابير الرئيسية للمخاطر ذات الصلة بالمصرف والتي يتم إبلاغ لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات واللجنة التنفيذية بها بشكل دوري من خلال مؤشرات قياس المخاطر للمراجعة وإتخاذ ما يلزم.

1.10 إدارة مخاطر الائتمان

تشير قابلية المصرف لتحمل المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلى حجم المخاطر التي يكون المصرف على استعداد لتحملها خلال سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. تنشأ مخاطر الائتمان عندما يتعامل المصرف مع متعهد أو طرف آخر ويفشل المتعهد أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المصرف. يقوم المصرف، للتخفيف من مخاطر الائتمان، بإجراء تقصي شامل عن المتعهد أو الطرف الآخر بتحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بهما والتي تكون في العادة معلومات تتعلق بأوضاعهما المالية أو العملية. يستخدم المصرف أدوات تقييم داخلية لتحديد تصنيف المخاطر الخاصة بالمتعهد والطرف الآخر وتعكس تلك الأدوات تقييم المصرف لإمكانية حدوث إخلال من جانب المتعهد أو الطرف الآخر. يستفيد المصرف كذلك من التصنيفات التي تجريها كبرى وكالات التصنيف كلما كانت متاحة. يظطلع موظفو مخاطر الائتمان ومدير الائتمان ومدير عام المخاطر بالمهام ذات الصلة بمراقبة مخاطر الائتمان وذلك من خلال المراقبة والتقييم المستمر لقدرة المتعهد أو الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماتها من خلال برنامج منظم للاستدعاء أو الزيارات التي تتم لمواقع المشروع والمراجعة الرسمية السنوية للوضع المالي والعملي للمتعهد والطرف الآخر. تهدف الإجراءات الخاصة بالائتمان إلى التحديد المبكر للمشكلات واعتماد إجراءات معالجة فعالة عند الضرورة لحماية مصالح المصرف. يتم وضع قيود إضافية حسب نوع المعاملة والفترة وشروط الدفع والشروط المسبقة واللاحقة كما يقوم المصرف بتخفيف المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها بطلب ضمانات ملموسة عند الضرورة. يسعى المصرف أيضاً إلى مراقبة مخاطر المحفظة وغيرها من المخاطر التي تنشأ بسبب التركيز الذي يتأثر ببعض العوامل مثل الأنشطة الاقتصادية والعوامل الجغرافية والضمانات وتصنيف المخاطر. يسعى المصرف، للتخفيف من مخاطر التركيز، إلى تنويع محافظه باستقطاب عملاء من مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع التمويل من خلال تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية لعملائه سواء كانت تمويل قصير المدى لرأس المال العامل أو تمويل طويل المدى لنفقات رأس المال والمشاريع. تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة المتعهد وعمليات تركيز التمويل في قطاعات معينة بشكل ربع سنوي على الأقل من خلال مؤشرات قياس المخاطر، وتتم مراجعة تلك العمليات بشكل منظم من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدير عام مصرفية الشركات وتتولى لجنة إدارة المخاطر مراجعة عمليات التركيز بشكل سنوي. تتم مراقبة عمليات التركيز من حيث مصادر التمويل ومتابعة استراتيجيات التنويع من حيث تقليل الاعتماد على المزودين الرئيسيين بالمال بشكل منظم. تتم مراقبة عمليات التركيز في محافظ التمويل التالية على أساس مستمر:

- قطاعات الأعمال.
 - القطاعات الاقتصادية.
 - مجموعات العملاء/المتعهد/الطرف الآخر.
 - المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
 - تصنيف المخاطر.
 - أنواع الضمانات (وعلى وجه التحديد الضمانات العقارية).
- يقوم المصرف بتحديث سياسات الائتمان الخاصة به بشكل مستمر لتعكس الواقع الاقتصادي والقانوني وواقع السوق.

2.10 إدارة مخاطر السوق

يتأثر استعداد المصرف لتحمل المخاطر بعدة عوامل تشمل تقلب السوق واتجاهات العمل والعوامل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والعوامل الذاتية. يتم إدارة وتضمين ما سبق من خلال حدود وسياسات إدارة مخاطر السوق ذات الصلة التي تخضع للإطار العام لإدارة المخاطر والتعليمات النظامية المعتمدة. يقوم المصرف بالرصد المستمر لمخاطر السوق من خلال قياس وتحديد متطلبات رأس المال الخاص به ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات وكذلك من خلال ضمان أن إدارة الخزينة تعمل داخل حدود الاستثمار الخاصة بالخزينة. تخضع عملية تحمل المخاطر التي تغطي مخاطر السوق إلى العوامل التالية:

- معدل كفاية رأس المال.
- معدل السيولة المطلوب من مؤسسة النقد العربي السعودي.
- صافي المعدل الثابت للتمويل.
- نسبة التمويل مقابل الودائع.
- تركيز تمويل الشركات .
- تركيز مصادر التمويل.

3.10 إدارة مخاطر التشغيل

يتم تناول تحمل مخاطر التشغيل الخاصة بالمصرف في سياسة تحمل المخاطر ويتم التعبير عنها من خلال المعايير والحدود التالية كجزء من الممارسة نصف السنوية لاختبار الضغط:
 (أ) الأثر والأهمية من حيث الحدود.
 (ب) تحمل المخاطر والحد الأدنى المسموح به للمخاطر والذي يعكس درجة تحمل المصرف للمخاطر المقبولة والخسائر التشغيلية.
 (ج) المعلومات والبيانات لأغراض تحديد المخاطر والخسائر التشغيلية الجوهرية.

يتعين على أي قطاع من قطاعات الأعمال أو الدعم وضع المؤشرات الرئيسية للمخاطر الخاصة به لدعم تحمل المصرف للمخاطر وتعمل إدارة مخاطر التشغيل والسياسات والإجراءات الموضوعية على تسهيل تلك المؤشرات.

11. مخاطر الائتمان

1.11 لمحة عامة

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة المتعهد أو الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه من قبل المصرف على الوفاء بالتزاماته التعاقدية وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. تتضمن مخاطر الائتمان كذلك المخاطر التي تنشأ خلال تسوية المعاملات.

الوحدات الرئيسية في المصرف المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان هي:

- مجموعة مصرفية الشركات.
- مجموعة التجزئة المصرفية.
- مجموعة الخزينة.

قامت كل وحدة من الوحدات المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان بوضع سياسات وقواعد معينة تنظم مهام تحمل مخاطر الائتمان الخاصة بها ويتم إدراج تلك السياسات والقواعد في مستندات سياسة المخاطر الخاصة بمجموعة مصرفية الشركات ومجموعة التجزئة المصرفية ومجموعة الخزينة.

2.11 المخصصات الخاصة بالقروض/التمويل:

يقوم المصرف بوضع المخصصات الخاصة بالقروض والتمويل وفقاً للقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تبعاً لذلك، يقوم المصرف بوضع مخصصات محددة للحسابات الرديئة بناء على تقييم احتمال عدم وفاء متعهد معين بالتزاماته. يقوم المصرف أيضاً بوضع مخصصات عامة تتعلق بالأصول المتبقية للمحفظة بناء على تقييم احتمال حدوث إخلال وبالتالي حدوث خسائر. تتم مراجعة واعتماد الاستراتيجيات الدورية للمخصصات المحددة والعامة من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدراء وحدات العمل ومدير عام المجموعة المالية والرئيس التنفيذي.

12. مخاطر السوق

1.12 مقدمة

تتمثل مخاطر السوق في تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمؤسسة مالية ما بسبب حدوث تغيرات في السوق مثل أسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

2.12 إدارة مخاطر السوق

تعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة، وفقاً لللائحة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، عن السياسات والضوابط والحدود المطبقة في إدارة مخاطر السوق. للمصرف سياسة معتمدة لمخاطر الخزينة تحدد بوضوح السياسات والإجراءات والحدود الخاصة بالتعرض لمخاطر السوق. يتمثل الهدف الرئيس في إدارة تقلبات الأرباح وإبلاغ الإدارة العليا للمصرف ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بالمخاطر المتعلقة بالسوق والسيولة.

1.2.12 مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في تدني قيمة الأصول المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية أو ارتفاع قيمة المطلوبات المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية. وضعت سياسة مخاطر الخزينة حدود لاصافي دخل المراكز حسب فئات العملات حيث أن هناك حدود للدولار الأمريكي والعملات الخليجية وغيرها من العملات. للمصرف تعرض طفيف لمخاطر صرف العملات الأجنبية ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تقييم أصوله ومطلوباته بالريال السعودي وبشكل أقل بالدولار الأمريكي أو العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي.

2.2.12 مخاطر الاستثمار في الأسهم

تشير مخاطر الاستثمار في الأسهم إلى تدني القيمة العادلة للسهم ويقوم المصرف بمراقبة المحافظ الاستثمارية وتعديل الأسهم المتاحة للبيع تبعاً للقيمة السائدة في السوق ومعالجة الفرق في حقوق المساهمين أو قائمة الدخل.

3.12 متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق

يحتسب المصرف الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق وذلك باستخدام المنهج المعياري. يعمل رأس المال كاحتياطي

مالي لمواجهة المخاطر لتحمل أي تقلبات عكسية في مخاطر السوق. تمثل مخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة المخاطر الرئيسية التي تعرضت لها أنشطة المصرف.

4.12 اختبار الضغط

يقوم المصرف بإجراء اختبار الضغط بشكل نصف سنوي لتقييم الخسائر المحتملة. يتسنى للمصرف، من خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة، فهم واستيعاب المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير عادية في أسواق غير عادية باستخدام اختبارات متعددة واتخاذ التدابير المناسبة. يتم تحديث وإعادة تحديد تلك الاختبارات على أساس مستمر لعكس الأوضاع الراهنة بالسوق. يتم إبلاغ الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية بنتائج اختبار الضغط لتسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

13. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة التي تنشأ بسبب فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية. تنشأ المخاطر التشغيلية في جميع وحدات المصرف ومن أي نشاط تقريباً. تستثنى من المخاطر التشغيلية مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الصفقات المالية التي يتم إبرامها مع متعهدين أو أطراف أخرى ويفشل المتعهد أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بموجب تلك الصفقات. للمصرف فريق عمل مستقل لمخاطر التشغيل يعمل تحت مظلة مجموعة إدارة المخاطر وتتمثل مهامه في رصد ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف ويتم تنفيذ تلك المهام وفقاً للسياسة الخاصة بمخاطر التشغيل.

تم إنشاء الإطار العام لبيئة العمل والضوابط الداخلية كجزء من برنامج ERM بهدف تنظيم عملية تقييم وتخفيف المخاطر التشغيلية ويعمل المصرف في الوقت الحالي على تطبيق استمرارية الأعمال وإجراءات الحماية من الكوارث مما سيقبل من المخاطر التشغيلية المحتملة.

1.13 إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية

تم تصميم الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل بشكل يضمن المحافظة على استقلالية إدارة المخاطر عن مجموعات العمل الأخرى بالمصرف ذات الصلة بالمخاطر وقد تم التفاهم بين الجانبين على السماح لفريق إدارة مخاطر التشغيل بتسهيل تحديد وقياس وتقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة بما في ذلك توثيق ومتابعة الخطط الخاصة بتحمل المخاطر أو التخفيف منها مع الإبقاء على مسؤولية إدارة العمل داخل كل مجموعة للمجموعة نفسها.

قام فريق إدارة المخاطر التشغيلية خلال العام 2012م بجمع بيانات متخصصة خلال الاجتماعات التي تم عقدها مع مدراء قطاعات الأعمال والإدارة العليا بهدف الحصول على فهم واضح لاتجاهات الأعمال من خلال الحصول على الأهداف الاستراتيجية للقطاع ذي الصلة. تم إعداد هذا المنهج لربط اتجاهات الإدارة بتحمل مخاطر التشغيل المحددة والمعلومات الخاصة بالمخاطر.

تم إعداد وتنفيذ برنامج توعوي متكامل عن المخاطر شمل جميع الوحدات ذات الصلة وذلك قبل البدء في تحديد وتقييم المخاطر. تم كذلك التوصل إلى بيانات محددة عن المخاطر تغطي جميع وحدات الأعمال والدعم وتتضمن المخاطر الرئيسية والجوهرية وذلك بعد إجراء تقييم واختيار شامل للضوابط ذات الصلة وتم عمل تمثيل بياني لتلك البيانات بالتشاور مع إدارات قطاعات الأعمال بهدف تبييها للمخاطر الرئيسية والهامة التي تتطلب إجراء إداري ذو أولوية قصوى. المناهج الرئيسية المستخدمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية هي:

1.13 التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط

يتم إعداد وتحديث سجل المخاطر وخطط العمل ذات الصلة بشكل منتظم. تتضمن دورة المراجعة التشاور مع الإدارة العليا للبحث عن الاتجاهات الخاصة بقبول وإجراءات الحماية من المخاطر ويشمل ذلك القرار الخاص بمراجعة وتحسين بيئة الضوابط. يتم مراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في خطط العمل الخاصة بتخفيف المخاطر وتغير مؤشر القياس في التمثيل البياني لها كما يتم مناقشة ما سبق مع الإدارة المعنية.

2.1.13 المؤشرات الرئيسية للمخاطر

تم تنظيم سلسلة من ورش العمل لإصدار أول قائمة من المؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تحديد وتقييم تلك المؤشرات حسب طبيعتها وبالتنسيق مع الإدارات المعنية بالمصرف. تضمنت عملية إصدار تلك القائمة تحديد وسائل جمع البيانات المطلوبة وتحليل وإدارة التوقعات الخاصة بالمؤشرات التي تم تحديدها كحد أدنى مقبول للإشارات التحذيرية بالإضافة إلى توحيد ودمج المؤشرات التي تستلزم اتخاذ قرار بشأنها على مستوى المصرف. يسعى المصرف إلى تحسين قائمة المؤشرات الرئيسية للمخاطر حتى تصبح ملائمة للعمل.

3.1.13 إدارة البيانات

يقوم فريق العمل الخاص بالمخاطر التشغيلية بحفظ سجل شامل لكافة الخسائر والوقائع الخاصة بالمخاطر التشغيلية والتي ترتبط ببيانات وسجل المخاطر الرئيسي وتوجيه إدارة العمل لقيادة جهودها الخاصة بتحسين الضوابط والخدمات والمنتجات ذات الصلة بتلك الضوابط. يتم الإبلاغ عن تلك الخسائر والوقائع وفقاً للقواعد ذات الصلة الواردة في بازل 2.

4.1.13 إدارة استمرارية الأعمال

قام المصرف بوضع برنامج متكامل لإدارة استمرارية الأعمال يركز على بناء القدرات الخاصة باستمرارية ومعالجة الموجودات والعمليات الرئيسية. تم هيكلة البرنامج وفقاً للمعايير العالمية وعلى أساس أفضل الممارسات ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ويشمل نطاق البرنامج ما يلي:

- إدارة الأزمات والاستجابة لها.
- الأمن والسلامة
- استمرارية الموظفين
- معالجة الأعمال.

إجراءات الحماية من الكوارث الخاصة بتقنية المعلومات.

برنامج المصرف الخاص باستمرارية الأعمال مستمر ويتم مراجعته بشكل منتظم من قبل أصحاب المصلحة داخل المصرف وخارجه ويؤدي ذلك إلى تعزيز جاهزية المصرف لإدارة الآثار السالبة والتعامل معها وحماية الموجودات الأساسية والمضي قدماً في العمليات المهمة ويترتب على كل ما سبق تقليل الآثار السالبة وتعزيز الأداء والسمعة والالتزام بالمتطلبات النظامية

5.1.13 إسناد الأعمال لجهات خارجية

التزاماً بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإسناد الأعمال لجهات خارجية، يشترك فريق العمل الخاص بإدارة مخاطر التشغيل في مراجعة تقييم المخاطر المترتبة على إسناد الأنشطة الجوهرية للمصرف لجهات خارجية ويشمل ذلك مراجعة المخاطر التشغيلية ومتطلبات استمرارية الأعمال المرتبطة بالأنشطة التي يتم إسنادها لجهات خارجية.

6.1.13 إدارة مكافحة التزوير

قام المصرف بوضع برنامج لمكافحة التزوير بإشراف إدارة مخاطر التشغيل وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة بالمصرف بهدف منع وتقليل الخسائر الناتجة عن التزوير الداخلي والخارجي إلى أدنى حد ممكن. تم كذلك تنفيذ برنامج توعوي خاص بمكافحة التزوير على نطاق واسع ويقوم المصرف في الوقت الحالي بتقييم برنامج مكافحة التزوير وسيتم ربطه بالمعلومات المتاحة عن المخاطر.

2.13 قياس الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل

يتم احتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل باستخدام منهج المؤشر الأساسي حسب أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وبازل. يطبق منهج المؤشر الأساسي لاحتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل ألفا 15% على متوسط الدخل الإجمالي الإيجابي الذي تم تحقيقه من قبل المصرف خلال السنوات الثلاثة الماضية. يسعى المصرف إلى الانتقال إلى المنهج المعياري لاحتساب الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل في الوقت المناسب.

14. مخاطر تنفيذ عمليات لا تلتزم بالأحكام الشرعية

يتعرض المصرف بحكم أنه مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية إلى مخاطر وقوع وتنفيذ عمليات محدودة لا تنطبق عليها تلك الضوابط والأحكام، وقد قام المصرف بإنشاء هيئة شرعية مستقلة ووحدة رقابة شرعية بهدف رصد تلك المخاطر.

1.14 حوكمة الشريعة

تم إنشاء الإطار العام للالتزام بالأحكام الشرعية لتمكين المصرف من تبليغ استراتيجياته الخاصة بإدارة المخاطر ذات الصلة بالالتزام بالأحكام الشرعية من قبل جميع الإدارات وفقاً للمبادئ الشرعية. يتألف الإطار العام للالتزام بالأحكام الشرعية من هيكل حوكمة الشريعة والأنظمة والعمليات والضوابط التي تظلم بها جميع إدارات المجموعة ويتم تنفيذ حوكمة الشريعة من خلال الإدارات الآتية:

- المراجعة الشرعية.
- الدراسات والبحوث.
- الدعم والتواصل.

2.14 الهيئة الشرعية

تخضع عمليات أي مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تنص على وجوب قيام أي مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية بإنشاء هيئة شرعية لتقديم الرأي الشرعي للمصرف بكل ما يتعلق بعملياته لضمان عدم تضمها لأي عنصر مخالف للأحكام الشرعية. تعتبر الهيئة الشرعية مسؤولة عن الآتي:

- النظر في جميع معاملات المصرف، وفي العقود والاتفاقيات والنماذج والوثائق ونحوها، وإصدار ما يلزم بشأنها.
- الإسهام في ابتكار المنتجات وتطويرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته ومعاملاته، والتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة على الوجه الصحيح.
- إقرار معايير الرقابة الشرعية.
- دراسة تقارير الأداء الشرعي والملحوظات الرقابية، وإصدار ما يلزم بشأنها.
- وضع الضوابط الشرعية للتخلص من المبالغ المستبعدة نتيجة مخالفة شرعية، والإشراف على صرفها.
- المراجعة الشرعية للقوائم المالية للمصرف قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، ويشمل ذلك التأكد من حساب الزكاة على الوجه الشرعي.
- إصدار التقرير الدوري عن أداء المصرف من الناحية الشرعية، وإعلانه للمساهمين، والإجابة عما قد يرد من أسئلة المساهمين بشأنه.

3.14 معالجة أي إيرادات قد تكون غير متوافقة مع الأحكام الشرعية

تم وضع منهج للإبلاغ عن ومعالجة أي إيرادات قد تكون غير متوافقة مع الشريعة أو من المحتمل أن تصبح كذلك وتتضمن المقاييس الرئيسية المعتمدة من قبل المصرف لإدارة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية تطبيق الإجراءات الآتية:

- * التوعية والاتصال.
- * التحديد والتقييم.
- * المراقبة والتقارير.
- * الإبلاغ.

15. مخاطر السيولة

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال السداد النقدي أو الموجودات المالية الأخرى. من الممكن أن تنشأ مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو عمليات التخفيض الائتماني والتي قد تتسبب في تجفيف بعض مصادر التمويل.

تسعى الإدارة جاهدة لتنويع مصادر التمويل وتقييم الموجودات أخذة السيولة في الاعتبار بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد كافي من النقد وما يماثله للتقليل من مخاطر السيولة.

أحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة تغييراً كبيراً في النظم الخاصة بمخاطر السيولة والإشراف عليها في المؤسسات المالية، تماشياً مع متطلبات بازل 3 الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، يتم استخدام معدلان لإدارة مخاطر السيولة هما: معدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل.

1.15 منهج إدارة مخاطر السيولة

تضمن وحدة دعم أعمال الخزينة، من خلال الإدارة اليومية للسيولة وجود أرصدة تمويل كافية للوفاء بالمدفوعات اليومية وتسوية الالتزامات في تواريخ استحقاقها.

تشمل عملية إدارة مخاطر السيولة كذلك ما يلي:

- الاحتفاظ باحتياطي كافي من السيولة كحماية من أي تقلبات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- إدارة التدفقات النقدية على المدى الطويل والقصر من خلال تقرير الاستحقاق وغيره من المؤشرات.
- مراقبة تركيز المودعين على مستوى المصرف لتجنب الاعتماد الزائد على كبار الممولين.
- تنوع مصادر التمويل لضمان وجود مزيج مناسب من التمويل.
- ضمان الاحتفاظ بمعدلات السيولة المطلوبة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ومعدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل في الحد الأدنى المطلوب.
- إجراء اختبار ضغط خاص بالسيولة مرتين في العام وفقاً لمختلف الاختبارات كجزء من التحكم في السيولة لاختبار فاعلية ومثانة الخطط.

تغطي سياسة المخاطر الخاصة بالخزينة، والتي تخضع لمراجعة واعتماد لجنة الموجودات والمطلوبات، كافة السياسات والإجراءات ذات الصلة بالسيولة.

تماشياً مع قانون مراقبة البنوك الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لدى المؤسسة تبلغ 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من الاستثمارات لأجل الخاصة بالعملاء، كما يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لا يقل عن 20% من الودائع على هيئة نقد وموجودات مالية يمكن تسيلها في مدة لا تتجاوز 30 يوماً. للمصرف المقدرة على زيادة الأموال المودعة ليوم واحد من خلال تسهيلات ترتيب استثماري خاص مع مؤسسة النقد العربي السعودي (مراوحة مع المؤسسة).

1.16 مخاطر معدل الأرباح في الدفاتر المصرفية

تشأ مخاطر معدل الأرباح بسبب التغيير في معدلات الأرباح والتي تؤثر في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمعدل الأرباح الذي يتأثر بالأدوات المالية في الدفاتر المصرفية.

1.16 تأثير الدخل بالموجودات والالتزامات والبنود غير المدرجة في الميزانية العمومية

يقوم المصرف بإدارة عمليات التعرض لآثار مختلف المخاطر المرتبطة بالتذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الأرباح على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف نظام السايبر للإقراض كسعر لعائد أساسي لمختلف الاستحقاقات. تقوم الخزينة بتقديم تكلفة هامشية للنقد في الأوقات التي لا يعبر فيها سعر العائد الأساسي عن الصفقات الفعلية في السوق. يفرض المصرف معدلات الأرباح حسب تواريخ استحقاق التمويل حيث يتم فرض معدلات ربح أعلى على التمويل طويل المدى.

1.17 التعويض القائم على المخاطرة – الرؤية المستقبلية

تماشياً مع نظم مؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بأعراف التعويض، تم إجراء مراجعة مع مستشار خارجي خلال منتصف عام 2012م وخلصت إلى التالي:

- إعداد مسودة حول سياسة التعويضات بالمصرف.
- تحديد التغييرات في لجنة الترشيحات والتعويضات.
- إعداد مسودة لائحة لجنة الترشيحات والتعويضات بالمصرف.
- حوكمة المكافآت وتغيير أعراف الدفع في القطاع المصرفي (تحديث لجنة الترشيحات والمكافآت لتقديم توجيهات حول آخر مبادئ FSB وعمليات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل).
- إعداد خارطة طريق محتملة للتعديل وتجري مناقشتها مع الإدارة العليا. من المتوقع تطبيق تلك التغييرات خلال فترة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاثة سنوات.

فروع
وصرافات
مصرف
الإنماء



فيما يلي بيان يوضح فروع المصرف التي تم تشغيلها عند طباعة التقرير:

الرياض

الفرع	الحي	الشارع
الإدارة العامة	العليا	طريق الملك فهد
فرع ظهرة البديعة (رجال ونساء)	ظهرة البديعة	طريق المدينة المنورة
فرع التخصصي (رجال ونساء)	العليا	شارع التخصصي
فرع الملز	الملز	طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين)
فرع السعودي (رجال ونساء)	السويدي	شارع السعودي العام
فرع الربوة (رجال ونساء)	الربوة	طريق عمر بن عبدالعزيز
فرع النهضة (رجال ونساء)	النهضة	شارع الأمير بندر بن عبدالعزيز
فرع العزيزية (رجال ونساء)	العزيزية	شارع النصر
فرع الغدير (رجال ونساء)	الغدير	طريق الملك عبدالعزيز
فرع النسيم	النسيم	شارع حسان بن ثابت
فرع الريان (رجال ونساء)	الريان	شارع الإمام الشافعي
فرع المربع	المربع	طريق الأمير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز
فرع حي العمل (البطحاء)	العمل	شارع اسد بن الفرات
فرع الريان (رجال ونساء)	الريان	شارع الامام الشافعي
فرع الملك فيصل (رجال ونساء)	الملك فيصل	طريق الملك عبدالله
فرع الروابي (رجال ونساء)	الروابي	طريق الأمير سعد بن عبدالرحمن الاول
فرع النهضة (رجال ونساء)	النهضة	طريق الامام سعود بن عبدالعزيز بن محمد
فرع الشفاء - طريق ديراب	الشفاء	طريق ديراب
فرع الشفاء (رجال ونساء)	الشفاء	شارع بن تيمية
فرع الياسمين (رجال ونساء)	الياسمين	شارع انس بن مالك
فرع الروضة (رجال ونساء)	الروضة	تقاطع شارع الحسن بن علي مع عبادة بن الصامت
فرع قرطبة (رجال ونساء)	قرطبة	طريق الدمام السريع مخرج شارع خالد بن الوليد
مركز المبيعات	المحمدية	شارع التخصصي

الدرعية

الفرع	الحي	الشارع
فرع الدرعية	الخالدية	طريق الملك عبدالعزيز

الخرج

الفرع	الحي	الشارع
فرع الخرج (رجال ونساء)	النهضة	طريق الملك فهد

جدة

الفرع	الحي	الشارع
فرع الربوة (رجال ونساء)	الربوة	شارع الملك فهد «الستين»
فرع الروضة (رجال ونساء)	الروضة	شارع صاري
فرع البلد	البلد	طريق الملك عبدالعزيز
فرع حي الصفا (رجال ونساء)	الصفا	شارع الأمير متعب
فرع المروة (رجال ونساء)	المروة	شارع حراء

فروع المصرف

مكة

الفرع	الحي	الشارع
فرع مكة (رجال ونساء)	العزیزة	شارع العزیزة العام - برج العقل

الطائف

الفرع	الحي	الشارع
فرع الطائف (رجال ونساء)	معشي	شارع الجيش

المدينة المنورة

الفرع	الحي	الشارع
فرع المدينة المنورة (رجال ونساء)	الخالدية	طريق الدائري بجوار وكالة الناغي للسيارات

الدمام

الفرع	الحي	الشارع
فرع الدمام (رجال ونساء)	الطيبشي	شارع الأمير محمد بن فهد (الشارع الاول)
فرع الريان (رجال ونساء)	الريان	شارع علي بن ابي طالب
فرع أحد (رجال ونساء)	أحد	طريق الملك فهد

الخبير

الفرع	الحي	الشارع
فرع الراكه	الراكه	طريق الدمام - الخبر الساحلي
فرع اليرموك (رجال ونساء)	اليرموك	تقاطع شارع الامير تركي مع شارع الامير سلمان

الجبيل

الفرع	الحي	الشارع
فرع الجبيل (رجال ونساء)	الفتاتير	شارع الخميس

حفر الباطن

الفرع	الحي	الشارع
فرع حفر الباطن (رجال ونساء)	البلدية	طريق الملك فيصل

المبرز

الفرع	الحي	الشارع
فرع المبرز (رجال ونساء)	الخرس	طريق الملك فهد

الهفوف

الفرع	الحي	الشارع
فرع الهفوف	السوق	طريق الملك عبدالعزيز

أبها

الفرع	الحي	الشارع
فرع (رجال ونساء)	السد	طريق الملك عبدالعزيز (الحزام الدائري)

خميس مشيط

الفرع	الحي	الشارع
فرع خميس مشيط (رجال ونساء)	الروضة	طريق الملك خالد بالقرب من جامع الملك فهد

بريدة

الفرع	الحي	الشارع
فرع بريدة (رجال ونساء)	الصفراء	طريق الملك عبدالله

عنيزة

الفرع	الحي	الشارع
فرع عنيزة (رجال ونساء)	الأشرفية	طريق الزلفي

الرس

الفرع	الحي	الشارع
فرع الرس (رجال ونساء)	الملك عبدالعزيز	طريق الملك عبدالعزيز

حائل

الفرع	الحي	الشارع
فرع حائل (رجال ونساء)	المطار	طريق الملك عبدالعزيز

عرعر

الفرع	الحي	الشارع
فرع عرعر (رجال ونساء)	الروضة	تقاطع طريق الملك سعود مع الأمير عبدالعزيز بن مساعد

تبوك

الفرع	الحي	الشارع
فرع تبوك (رجال ونساء)	المروج	طريق الملك عبدالله

سكاكا

الفرع	الحي	الشارع
فرع سكاكا (رجال ونساء)	الشلهوب	طريق الملك فهد

نجران

الفرع	الحي	الشارع
فرع نجران (رجال ونساء)	الأمير مشعل	شارع طريق الملك عبدالعزيز

صرافات الإنماء

يملك مصرف الإنماء شبكة حديثة ومتطورة من الصرافات الآلية تتجاوز 650 صرافاً آلياً منتشرة في مناطق المملكة المختلفة، ولمزيد من المعلومات عن فروع المصرف والصرافات الآلية يرجى زيارة موقع مصرف الإنماء الإلكتروني www.alinma.com أو الاتصال على هاتف الإنماء 800 120 8000.

